الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٢٩**

الثلاثاء ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد طومسن (فيجي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد نيكولاس مدورو موروس، وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مدورو موروس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نكاد نصل إلى نهاية المرحلة الأولى من المناقشة السنوية للجمعية العامة. وبعد الاستماع إلى المواقف من مختلف المسائل العالمية التي تناقش على صعيد المعمورة من قبل الإنسانية جمعاء، وبعد تقييم تلك المواقف، استلم وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية، الجمهورية البوليفارية في أمريكا الجنوبية، رسالة يود أن يتشاطرها مع الحكومات والشعوب الشقيقة في العالم من خلال الجمعية العامة، موجهة من رئيس جمهوريتنا، القائد هوغو تشافيز فرياس. وتتضمن الرسالة سلسلة من التعقيبات والتأملات الضرورية والمهمة للنقاش الديمقراطي في عالمنا، والضرورية والمهمة في المقام الأول لعملية تفويض شعوب العالم بالقدرات التمكينية ولتحقيق التحولات في منظومة الأمم المتحدة وإعادة تأسيسها بصفتها المنظمة المتعددة الأطراف التي واكبتنا أثناء العقود الستة أو السبعة الماضية.

بعد إذنكم، السيد الرئيس، سأقرأ رسالة القائد هوغو تشافيز، التي ستعمم أيضا على الوفود:

”كاراكاس، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

”أكتب هذه العبارات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، المحفل العظيم الذي يلتقي فيه ممثلو جميع شعوب العالم، لأنقل حقائق الواقع في جمهورية فنزويلا البوليفارية ولأؤكد من جديد التزامنا الذي لا يتزعزع بالعدالة والمساواة والسلام.

”السلام، ثم السلام، ثم السلام. اسمحوا لي أن أبحث عن السلام لا في المقابر، على حد التعبير

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الساخر لكانت، وإنما من خلال أسمى مشاعر الاحترام للقانون الدولي. ومع الأسف أن الأمم المتحدة، عبر تاريخها، وبدلا من بذل ومضاعفة جهودها من أجل السلام فيما بين الأمم، انتهى بها المطاف إلى دعم أشد المظالم قسوة، أحيانا باتخاذ إجراءات مباشرة، وأحيانا أخرى بعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

”يلزمنا أن نستشهد بديباجة ميثاق الأمم المتحدة، التي تتكلم عن إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. تلك كلمات جوفاء ليس إلا؛ فمنذ عام ١٩٤٥ ما انفك عدد الحروب يتصاعد بلا رحمة. ولننظر مرة أخرى إلى ليبيا التي حل بها الدمار، مضرجة بالدماء، بسبب أعمال الأقوياء في هذا العالم.

”أناشد حكومات العالم أن تفكر مليا في حقيقة أن حربا إمبريالية جديدة قد بدأت بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ وهي حرب لم يسبق لها مثيل ودائمية ولا نهاية لها.

”يلزمنا أن نواجه الحقيقة المرة لعالمنا. ويجب علينا أن نضع قائمة بشواغلنا المنبعثة من المخاطر والتهديدات التي تحف بنا. لماذا تكون الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي يمعن في نشر قواعده العسكرية في كل أنحاء العالم؟ مِمّ تخاف حتى تخصص ميزانيات هائلة للزيادة المطردة في قدرتها العسكرية؟ لماذا شنت كل هذا العدد من الحروب، منتهكة سيادة البلدان الأخرى، التي يتمتع كل بلد منها بنفس الحق في تقرير مستقبله؟ كيف يمكننا أن نستخدم القانون الدولي لصد طموحها الأرعن في الهيمنة العسكرية على العالم بقصد كفالة الحصول على موارد الطاقة التي تحتاج إليها لإدامة نموذجها الاستهلاكي المفترس؟ لماذا لا تحرك الأمم المتحدة ساكنا لوقف واشنطن عند حدها؟

”إذا أجبنا عن تلك الأسئلة كلها بأمانة مطلقة سنفهم أن الإمبراطورية قد توجت نفسها حكما على العالم، بدون أن يسبغ عليها أحد تلك المسؤولية، وبرغم أن الحرب الإمبريالية تشكل تهديدا لنا جميعا.

”واشنطن تعرف أن العالم المتعدد الأقطاب أصبح فعلا حقيقة واقعة لا يمكن عكسها.

”تنطوي استراتيجيتها على الحؤول بأي ثمن دون الصعود المستمر لمجموعات البلدان الناشئة، وذلك بتعزيز مصالحها الكبرى مع شركائها والتابعين لها بغية توجيه تعددية الأقطاب إلى الوجهة التي تريدها الإمبراطورية. والأدهى من ذلك أن الهدف هو إعادة تشكيل العالم بحيث يؤمِّن استمرار الهيمنة العسكرية الأمريكية. تواجه البشرية تهديداً حقيقياً بنشوب حرب دائمة. وكما يظهر في الحالة الليبية، فإن الإمبراطورية مستعدة، في جميع السيناريوهات، لخلق الظروف السياسية لشن الحرب. ففي النظرة الإمبراطورية للعالم، قُلِبت مقولة كلاوسفيتز الشهيرة: السياسة هي مواصلة الحرب بوسائل أخرى.

”ما الذي يقف وراء معركة أربحدون الجديدة هذه؟ إنها السلطة المطلقة للقيادة العسكرية المالية، التي تدمر العالم بتكديسها المزيد من الأرباح – قيادة عسكرية مالية هي في الحقيقة مرهونة لمجموعة من الدول. يجب أن نعي أن الحرب تمثل أسلوب حياة بالنسبة لرأس المال: الحرب تدمر معظم الناس وتجعل القليل منهم أغنياء بصورة تفوق

الخيال. في هذه اللحظة نواجه خطراً جدياً يهدد السلم العالمي: إطلاق دورة جديدة من الحروب الاستعمارية، بدءاً من ليبيا، بهدف خبيث يتمثل في ضخ دماء جديدة في النظام الرأسمالي العالمي، الذي لم تفلح أزمته الهيكلية الحالية بأي حال من الأحوال حتى الآن في كبح نهمه الاستهلاكي المدمر. ينبغي أن تنبهنا حالة ليبيا إلى الرغبة في ممارسة نسخة إمبريالية جديدة من الاستعمار: التدخل العسكري بموافقة الأجهزة المعادية للديمقراطية في الأمم المتحدة وتبريره بأكاذيب مختلقة مسبقاً.

”إن البشرية على شفير كارثة لا يمكن تخيلها. والعالم يتجه لا محالة إلى خراب بيئي مدمر؛ تنبئ عن ذلك النتائج المخيفة للاحترار العالمي، لكن ما يدفعهم إلى مواصلة التدمير والنهب هو أيديولوجية المكافئات البيئية لاثنين من الاستعماريين الإسبانيين الأوائل، هما كورتيس وبيزارو، اللذان دمرا جزءاً من القارة الأمريكية — على حد قول المفكر الفرنسي المؤثر إدغار موران. وتتفاقم أزمتا الطاقة والغذاء، بينما الرأسمالية تنتهك كل الحدود بدون أن تخشى من العقاب.

”وبينما نواجه هذه التوقعات القاتمة، يجيء العالم الأمريكي العظيم لينوس باولنغ، الحاصل على جائزة نوبل مرتين، لينير لنا الطريق بقوله:

”أعتقد أن ثمة قوة في العالم أعظم من القوة العسكرية الشريرة، ومن القنابل النووية – هي قوة الخير، والأخلاق، والإنسانية. أنا أؤمن بقوة الروح الإنسانية“.

”لذا فلنحشد قوة الروح الإنسانية كلها؛ فقد حان الوقت. يجب أن نطلق هجوماً سياسياً مضاداً لنمنع قوى الظلام من أن تجد ذريعة لشن الحرب، وبذلك تجعل منها حرباً عالمية شاملة تأمل من خلالها أن تنقذ رأس المال الغربي. تدعو فنزويلا إلى إنشاء تحالف كبير مناهض للحرب ومؤيد للسلام بهدفٍ أسمى هو تجنب الحرب مهما كلف الأمر. يجب إلحاق الهزيمة سياسياً بدعاة الحرب، لا سيما القيادة العسكرية – المالية التي تتولى رعايتهم وقيادتهم. لنبنِ العالم المتوازن الذي بشر به المحرر سيمون بوليفار، توازناً لا يمكن أن نجده في الحرب، حسبما قال، توازناً يأتي ثمرة للسلام.

”لنُسجل ولنتذكر: لقد دعت فنزويلا بنشاط، إلى جانب عدد من بلدان التحالف البوليفاري لشعوب أمريكيا اللاتينية، لإيجاد حل سلمي عبر التفاوض للصراع الليبي، مثلما فعل الاتحاد الأفريقي. لكن في النهاية فُرِض منطق الحرب الذي قرره مجلس الأمن ثم حققه حلف شمال الأطلسي، الذراع المسلحة لإمبراطورية اليانكي. ذلك هو منطق الحرب الذي يتولى الدعاية له الإعلام العابر للحدود الوطنية.

”لنتذكر أن الحالة الليبية قد عُرضت على مجلس الأمن على أساس الدعاية المكثفة من جانب الإعلام، الذي كذب بقوله إن القوات الجوية الليبية كانت تقصف المدنيين الأبرياء، ناهيك عن العرض الإعلامي الفج للميدان الأخضر في طرابلس. استُخدِمت هذه الحملة المتعمدة من الأكاذيب لتبرير قرارات متعجلة وغير مسؤولة اتخذها مجلس الأمن، ممهداً الطريق لسياسة الناتو الرامية إلى تغيير النظام في ليبيا بالوسائل العسكرية. يجدر بنا أن نسأل: ماذا حدث لمنطقة حظر الطيران التي فرضها قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)؟ ألا تشكل الطلعات الجوية

للناتو ضد ليبيا، البالغ عددها أكثر من ٢٠ ألف طلعة استهدف الكثير منها الشعب الليبي، نفياً لمنطق الحظر الجوي؟ بعد القضاء التام على القوات الجوية الليبية، أظهر استمرار القصف ''الإنساني'' أن الغرب يقوم، من خلال حلف الناتو، بفرض مصالحه على شمال أفريقيا، محوِّلاً ليبيا إلى محمية استعمارية.

''مما يثير السخرية القول إن الأمم المتحدة فرضت حظراً للسلاح على ليبيا، في حين أن الناتو نفسه أدخل الآلاف من قطع السلاح الثقيل دعماً لتمرد عنيف ضد الحكومة الشرعية في ذلك البلد. لم يكن الهدف من الحظر، بالطبع، إلا حرمان الحكومة الليبية من الدفاع عن سيادتها، مما يكشف مرة أخرى الأسلوب الذي يعمل به النظام الدولي القاسي، حيث لا يطبِّق القانون إلا على الضعيف.

''ما السبب الحقيقي لهذا التدخل العسكري؟ إنه إعادة استعمار ليبيا للاستحواذ على ثروتها. لا شك لدينا في ذلك. وكل شيء آخر إنما هو أمر ثانوي بالنسبة لذلك الهدف. لا أحد يستعمر ببراءة، كما قال شاعر المارتنيك العظيم إيمي سيزير محقاً في مقال استثنائي له عن الاستعمار. وبالمناسبة، فإن مسكن السفير الفنزويلي في طرابلس قد تعرض للهجوم والنهب في حين ظلت الأمم المتحدة تلتزم صمتاً مخزياً.

''نطالب بالوقف الفوري للقصف على التراب الليبي. كما لا نفتأ نطالب باحترام القانون الدولي في حالة هذا الدولة الشقيقة. لن نظل صامتين إزاء النيات الشريرة لتدمير الأسس التي يستمد منها القانون الدولي معناه ومبرره. لذلك فإننا نطرح هذا السؤال على الجمعية: لماذا مُنح مقعد ليبيا لما يسمى بالمجلس الوطني الانتقالي بينما يحال دون انضمام فلسطين في تجاهل ليس فقط لتطلعها المشروع، بل أيضاً للأغلبية في الجمعية العامة؟ لذا فإن فنزويلا تؤكد، بكل ما تملك من قوة وبالسلطة المعنوية التي تستمدها من إرادة الأغلبية من شعوب العالم، تضامنها غير المشروط مع الشعب الفلسطيني ودعمها غير المحدود للقضية الفلسطينية، بما في ذلك، بالطبع، انضمام فلسطين فوراً إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية.

''ويجري تطبيق نفس الصيغة الإمبريالية في حالة سوريا. ولولا أن بعض أعضاء مجلس الأمن وقفوا وقفة حازمة، لانتهى الأمر بمجلس الأمن إلى أن يأذن للناتو بإطلاق صواريخه وإرسال قنابله ضد سوريا. إنه لأمر لا يطاق أن تحاول الدول القوية في العالم أن تنتحل لنفسها حق أن تطلب من حكام شرعيين ذوي سيادة أن يستقيلوا على الفور. فبعد أن نجحوا في ليبيا، ها هم يتمنون أن يفعلوا الشيء نفسه ضد سوريا. هذه بعض التباينات الموجودة حالياً على المسرح الدولي، وهذه هي الانتهاكات التي ترتكب بحق الدول المستقلة.

''ليس من حقنا أن نحكم على الحالة الداخلية في سوريا، أولاً، بسبب التعقيد المتأصل في أي واقع وطني، وثانياً، لأن الشعب السوري هو وحده القادر على حل مشاكله وتقرير مصيره من خلال ممارسة حق تقرير المصير المكفول لجميع الشعوب، وهو حق غير قابل للتصرف بكل ما في الكلمة من معنى. لكن ذلك لا يمنعنا من الاعتقاد بأن الرهان على نجاح الحوار الوطني الواسع النطاق الذي دعا إليه الرئيس بشار الأسد أفضل مائة مرة من فرض جزاءات والعواء مثل الضباع من أجل

التدخل العسكري. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الرئيس الأسد للحفاظ على استقرار ووحدة بلده، الذي يحاصره الغرب.

”لننتقل الآن إلى القرن الأفريقي، حيث سنشهد مثالا مفجعا على الفشل التاريخي للأمم المتحدة. أوردت وكالات الأنباء الجادة أن ٢٠ ٠٠٠ إلى ٢٩ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة قد ماتوا خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

”وتكشف الصحافية فريدا موداك، في مقال لها بعنوان ”الموت في الصومال“ عن البخل الذي أصاب المنظمات الدولية الرئيسية وأولها الأمم المتحدة، مستوى من الفقر أسوأ من الذي يضرب المنطقة الشاسعة في القرن الأفريقي.

”ومن أجل مواجهة هذا الوضع، نحتاج إلى ١,٤ بليون دولار، لا من أجل حل المشكلة ولكن للتصدي للأزمة التي تمر بها الصومال وكينيا وجيبوتي وإثيوبيا. وفقا لجميع المعلومات التي وردت إلينا، فإن الشهرين المقبلين حاسمان إذا ما أردنا تجنب وفاة أكثر من ١٢ مليون نسمة. ويزداد الوضع حدة في الصومال.

”ويجب أن نسأل أنفسنا أيضا كم من الأموال تنفق على أسلحة متطورة لتدمير ليبيا. هذا هو جواب عضو الكونغرس الأمريكي دينيس كوسينيتش، الذي يقول: ”هذه الحرب الجديدة ستكلفنا ٥٠٠ مليون دولار خلال أسابيعها الأولى فحسب. ومن الواضح، أنه ليس لدينا موارد مالية لذلك، وسينتهي بنا الأمر إلى وقف تمويل البرامج المحلية الهامة الأخرى. وفقا للسيد كوسينيتش نفسه، كان من الممكن استخدام المبلغ الذي أنفق في شمال أفريقيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى لذبح الشعب الليبي للمساعدة في منطقة القرن الأفريقي بأكملها وإنقاذ عشرات الآلاف من الأرواح.

”إن المشاركة العسكرية الإجرامية في ليبيا لا تستند إلى أسباب إنسانية على الإطلاق. بل إنها تعتمد على النظرة المالثوسية ببساطة التي تقول إنه يوجد العديد من الأشخاص في العالم، ويجب القضاء عليهم من خلال إحداث المزيد من الجوع والدمار وعدم اليقين، وبالتالي إدرار المزيد من الأرباح المالية.

”وفي هذا الصدد، من المؤسف صراحة أن الكلمة الافتتاحية في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة لم تتضمن دعوة فورية لحل الأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي، حتى وإن أكدت أن الوقت قد حان لاتخاذ إجراء بشأن سوريا. يا لها من سخرية إجرامية!

”إننا ندعو أيضا إلى رفع الحصار المخزي الإجرامي ضد جمهورية كوبا الشقيقة، الذي فرضته إمبراطورية الولايات المتحدة لأكثر من ٥٠ عاما بقسوة بشعة ضد شعب خوسيه مارتي البطل. وبحلول عام ٢٠١٠، تقدمت مجموعة تضم ١٩ صوتا مستقلا في الجمعية العامة بطلب عالمي بأن تنهي الولايات المتحدة حصارها الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا.

”ونظرا لاستنفاد جميع حجج الحس الدولي السليم، لم يعد لنا خيار سوى أن نؤمن بأن هذه القسوة الشديدة ضد الثورة الكوبية نتيجة الغطرسة الإمبريالية في مواجهة الكرامة والشجاعة اللذان أظهرهما الشعب في كوبا المتحدي في قراره السيادي لتقرير مصيره والكفاح من أجل سعادته.

”في فنزويلا، نرى أن الوقت قد حان لمطالبة الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الإجرامي الذي فرضته ضد شعب كوبا فورا ودون قيد أو شرط، وأيضا إطلاق سراح الكوبيين الخمسة المناضلين ضد الإرهاب الرهائن في سجون الإمبراطورية لا لشيء سوى سعيهم لمنع الإجراءات غير المشروعة التي تعد لها الجماعات الإرهابية ضد كوبا، تحت حماية حكومة الولايات المتحدة.

”ونود أن نؤكد مجددا أنه من المستحيل تجاهل الأزمة في الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠٠٥، وأمام هذه الجمعية العامة ذاتها، أعلنا أن نموذج الأمم المتحدة عفا عليه الزمن. ثم ذكرنا حينها أيضا أنها بحاجة إلى إعادة بناء من نقطة الصفر، ولا يمكن تأجيل هذه العملية.

”ومنذ ذلك الحين، لم يفعل شيء. سادت الإرادة السياسية للطرف الأقوى. وبطبيعة الحال، تواصل الأمم المتحدة العمل، وتخدم بمذلة مصالحهم. وإذا كان أمينها العام، قد شارك رئيس المحكمة الجنائية الدولية في شن حرب، في حالات مثل ليبيا، فلا نتوقع شيء من الهيكل الحالي لهذه المنظمة، ولا يوجد لدينا مزيد من الوقت للإصلاح، والأمم المتحدة لا تقبل أي إصلاح على الإطلاق. المرض داخلها قاتل.

”إن وجود مجلس الأمن يدير ظهره، متى أراد، لمطالبات الغالبية من الدول، ويرفض متعمدا الاعتراف بإرادة الجمعية العامة أمر لا يطاق. وإذا كان مجلس الأمن نوعا من الأندية لأعضاء متمتعين بامتيازات، ماذا يمكن أن تفعل الجمعية العامة؟ ما هو نطاق عملها عندما ينتهك أعضاؤها القانون الدولي؟

”وحسب قول المحرر سيمون بوليفار، الذي كان يشير على وجه التحديد، في عام ١٨١٨، إلى الإمبريالية الأمريكية الوليدة حينها، كان لدينا ما يكفي من القوانين التي يطبقها الضعفاء والتجاوزات التي يرتكبها الأقوياء. لا يمكن أن تكون شعوب الجنوب هي من يحترم القانون الدولي، في حين ينتهكه الشمال، ويدمرنا وينهبنا.

”إذا لم نلزم أنفسنا مرة واحدة وإلى الأبد بإعادة هيكلة الأمم المتحدة، ستفقد هذه المنظمة حتما آخر ذرة من المصداقية. وأزمتها الشرعية تتسارع نحو الانهيار الداخلي النهائي. حقيقة، هذا ما حدث لسابقتها: عصبة الأمم.

”والخطوة الأولى الحاسمة نحو إعادة هيكلة الأمم المتحدة هي القضاء على فئة العضوية الدائمة مع حق النقض في مجلس الأمن. وبالمثل، يجب تحقيق الحد الأقصى ديمقراطيا من سلطة اتخاذ القرارات في الجمعية العامة. ولذلك لا بد أيضا من التعجيل باستعراض شامل لميثاق الأمم المتحدة، وذلك بهدف صياغة ميثاق جديد.

”إن مستقبل عالم متعدد الأقطاب يعيش في سلام، يعتمد على تصميم غالبية شعوب العالم على الدفاع عن أنفسنا ضد الاستعمار الجديد وتحقيق التوازن الأمر الذي من شأنه تحييد الإمبريالية وغطرستها.

”وهذه الدعوة السخية، العريضة، المحترمة والشاملة توجه لجميع شعوب العالم، وعلى الأخص إلى القوى الصاعدة في الجنوب، التي يجب أن تتقدم للاضطلاع بشجاعة بالدور الذي يطلب إليها القيام به.

”من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، برزت دينامية قوية من التحالفات الإقليمية تسعى إلى إيجاد مساحة ديمقراطية تحترم الاختلافات وتحرص على تأكيد التضامن والتكامل من أجل تعظيم ما يوحدنا وحل ما يفرقنا سياسيا.

”هذه الإقليمية الجديدة تسمح بالتنوع وتحترم إيقاعات الجميع. ينمو التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية ليشكل الطليعة التجريبية من الحكومات التقدمية والمناهضة للإمبريالية، سعيا إلى إيجاد سبل لكسر النظام الدولي السائد وتعزيز قدرات الشعب في مواجهة قوى الأمر الواقع. بيد أن ذلك لا يمنع أعضاءها من الإسهام بحماس وعلى نحو حاسم في توطيد اتحاد دول أمريكا الجنوبية، الكتلة السياسية التي توحد ١٢ دولة ذات سيادة في أمريكا الجنوبية في ما يطلق عليه المحرر سيمون بوليفار ”أمة من الجمهوريات“. علاوة على ذلك، يستعد حاليا ٣٣ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لاتخاذ الخطوة التاريخية لإنشاء كيان إقليمي واحد كبير يوحدنا جميعا، دون استثناء، سنتمكن من خلاله من وضع سياسات من شأنها أن تضمن رفاهنا واستقلالنا وسيادتنا على أساس المساواة والتضامن والمعاملة بالمثل.

”تفخر كاراكاس، عاصمة جمهورية فنزويلا البوليفارية، بأنه سيكون بوسعها استضافة مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات في يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام والذي سينشئ بالتأكيد جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

”إن شعب فنزويلا وضع آماله في تحالف واسع من التجمعات الإقليمية في الجنوب، من قبيل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، ومنظومة تكامل أمريكا الوسطى والاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنظمة التعاون الاقتصادي، من بين منظمات إقليمية أخرى، وبالتحديد هيئات التنسيق الأقاليمية للدول الناشئة، والمجموعة المؤلفة من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا التي لا بد من أن تصبح محور الانتباه في التنسيق مع شعوب الجنوب.

”أود أن أختتم كلمتي بالتذكير بالمطرب الفنزويلي العظيم علي بريميرا، الذي أرسل لشعبنا رسالة الحياة والثورة. فهو يتساءل في إحدى قصائده قائلا: ما هو نضال الإنسان لتحقيق السلام؟ وما هو نوع السلام المنشود إذا أردنا أن نترك العالم كما هو؟ واليوم وأكثر من أي وقت مضى فإن أفظع جريمة ضد السلام هي أن نترك العالم كما هو، وإذا ما أردنا أن نفعل ذلك فإن الحاضر والمستقبل سيتسمان بحرب لا نهاية لها. إن تحقيق السلام، ومن الجهة الأخرى، يتطلب رفضاً جذريا لكل شيء يحول دون إنسانية البشرية.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هينا رباني خار، وزيرة خارجية باكستان.

السيدة خار (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم وأن أمثل أمام الجمعية شعب باكستان الذي يتحلى بالشجاعة والمرونة. وكما يعرف المشاركون كان في نية رئيس وزراء باكستان، السيد سيد يوسف رضا جيلاني زيارة نيويورك ومخاطبة هذه الجمعية. ومن سوء الطالع أن رئيس الوزراء لم يتمكن من الحضور

بسبب الكارثة الإنسانية الناجمة عن الفيضانات التي وقعت في باكستان. ومرة أخرى يشرفني أن أنقل ملاحظات رئيس الوزراء إلى الجمعية العامة.

أحمل معي السلام والتحيات والتمنيات الطيبة من شعب باكستان للسيد النصر وجميع دول العالم التي تجمعت هنا. ويسرنا أن بوسعنا مخاطبة الجمعية العامة تحت قيادة السيد النصر. وهذه دورة هامة للجمعية العامة، ودولة قطر بلد مقتدر وجدير حقاً بهذه الرئاسة. وتربط الشعب الباكستاني ببلده العظيم، قطر، علاقات حميمة وأخوية، وأتكلم باسم شعبي مرحبا برئاسته. إن انتخابه لهذا المنصب الرفيع إشادة كبيرة بخصاله الرائعة وتقدير كبير لبلده من لدن مجتمع الدول.

لماذا نحن هنا؟ عدا عن إغراء مدينة نيويورك، ولماذا نلتقي في الجمعية العامة؟ إن باكستان هنا لأنها تؤمن بالتعددية، ففي كل أيلول/سبتمبر نعود إلى هذه المدينة العظيمة وهذه القاعة المهيبة ليتسنى لنا أن نذكر مرة أخرى ونؤكد من جديد مبادئ وقيم التعددية. إنها ما فتئت إحدى المعتقدات الرئيسية الملزمة في سياستنا الخارجية. إننا ملتزمون بمفهوم الأمم المتحدة.

بالنسبة لنا فإن الفكرة بسيطة جدا. بوسعنا أن نفعل جماعياً أكثر مما نفعله فرديا. وبوسعنا أن نحل مشاكل معقدة عن طريق توافق الآراء بدلاً من حلها من جانب واحد. إن التعاون المتعدد الأطراف في عالمنا المتكافل يمكن أن يساعدنا على تناول طائفة من التحديات العالمية، القديمة والجديدة. وإذ يزداد اعتماد أحدنا على الآخر، ينحسر حيز الإجابات الانفرادية وذات البعد الواحد على أصعب الأسئلة التي تطُرح. أما الذين يشككون في مستقبل التعددية إنما يعيشون في الماضي. إن المستقبل، أعني مستقبلنا العالمي الجماعي، سيكون مشرقا إن شاء الله. فالأمم المتحدة والتعددية سوف تحمي ذلك المستقبل.

تؤمن باكستان بوعد الأمم المتحدة بإقامة عالم خالٍ من ويلات الحرب؛ عالم تحكمه سيادة القانون وقواعد المدنية واللياقة والنية الحسنة؛ عالم يهيئ مستقبلا أفضل لشعوب العالم؛ يقوم فيه السلوك بين الدول على فرضية احترام مبادئ الأمم المتحدة غير القابلة للتغيير. وعلينا أن نكفل بأن تظل الأمم المتحدة أفضل مكانا لتمثيل لشعوبنا.

علينا أن نفعل أفضل من ذلك. فالمسافة متباعدة في زمننا إلى أقصى حد بين تلك الطموحات والحقائق المرة في بعض الأحيان. ونظل نتصارع مع خيارات ودورات صعبة تتسم بتغليب النفعية على القيم، وتغليب المصالح على المُثل العليا. هناك صراع وتنافر وموت. إن الشدائد الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان تبث الخوف والعوز في صفوف الملايين، في كثير من الأحيان يتفاقم ليبلغ مستويات غير مقبولة من الفقر والحرمان. نواجه هذه التحديات في كل بلد. ولا يمكننا أن نواجهها وحدنا. إن أهمية تجمعنا وإيماننا والتزامنا الجماعي بالمثل العُليا والمبادئ والقيم التي تمثلها الأمم المتحدة لا يمكن التشديد عليها أكثر من اللازم.

إن روح العمل الجماعي أو التعددية لا تعني بالطبع الاتساق أو الانسجام، ولا تعني أننا نسير في الاتجاه الصحيح. وبدلاً من ذلك فإنها تعني الوئام والتسامح واحترام التنوع والإدراك الواقعي والمعرفي، إذ أنه لا يوجد نظام واحد، ولا وصفة بمفردها، ولا نهج واحد ولا سبيل واحد يصلح للجميع. فكل مجتمع وكل ثقافة توفر نهجا تتبعه البشرية. إن الافتراضات المتصورة سلفاً عن تفوق طريقة على أخرى يجب عدم تمكينها من إفساد روح الأمم المتحدة.

إن التقاليد الروحية القديمة لباكستان وأجمل القصائد الشعرية التي علمنا إياها الأسلاف مفادها أنه لا يمكن إحراز

تقدم إذا كان العقل مفصولا عن القلب. فالإيمان بالأمم المتحدة مظهر من أفضل مظاهر التقاليد المنطقية ومن أعز تقاليد المثالية التي يعتز بها غاية الاعتزام والإيمان بشيء ما. إننا نؤمن بالأمم المتحدة فروح الأمم المتحدة لا بد من أن تتخلل جميع مساعينا. وشعوب العالم تنتظر مقدم العصر الحقيقي للأمم المتحدة. ولا بد لنا من أن نعيد تأكيد وعدنا بالوفاء بذلك.

أود أن أشيد بالأمين العام، السيد بان كي - مون، على جهوده الدؤوبة في تسخير الرصيد الهائل من حسن النية، والإنسانية والرحمة، والصفات البشرية المشتركة لدى الدول الأعضاء للتصدي بنجاح لطائفة واسعة من التحديات.

بالنيابة عن شعب باكستان، أود أن أنقل إلى الأمين العام والمجتمع الدولي شكرنا الجزيل لهما على دعمهما وتضامنهما اللذين تم التعبير عنهما بطريقة سخية جداً في أعقاب الفيضانات المدمرة التي حدثت في العام الماضي.

وهذا العام، تسببت الأمطار الموسمية مرة أخرى بفيضانات واسعة النطاق. فقد تأثر ملايين الناس، وأصبح زهاء ٥,٤ مليون نسمة مشردين. إن الخسائر البشرية والاقتصادية والمتطلبات الملحة لتقديم الإغاثة وإعادة التأهيل، فرضت علينا التماس المساعدة الدولية. مرة أخرى نشكر المجتمع الدولي على دعمه وتضامنه.

إن الشعب الباكستاني ما برح يظهر باستمرار قدراً هائلاً من الشجاعة والصبر وسماحة النفس. وبإذن الله، سوف نتغلب على هذه المحنة بالإبقاء على نفس الدرجة من الثبات والمرونة التي حبا الله شعبنا بهما.

في هذه الدورة للجمعية العامة، تسعى باكستان إلى الترشيح للحصول على مقعد في مجلس الأمن. إنني إذ ألتمس دعم الرئيس النصر، أود أن أؤكد له أننا سنضطلع بمسؤولياتنا بأكبر درجة من التفاني في المُثل العليا للأمم المتحدة ومبادئها.

تعلق باكستان أكبر أهمية على تعزيز أهداف السلام والأمن والاستقرار في العالم. وفي منطقتنا، نسعى من دون كلل إلى تهيئة بيئة يسودها الازدهار والسلام المشترك. إن قيام باكستان ديمقراطية وتقدمية ومزدهرة متجسد في منطقة تنعم بالاستقرار والأمن والازدهار يهتدي بها إطار عمل سياستنا الخارجية وتعود بفوائد جمة ليس على شعوب منطقتنا فحسب، بل على شعوب العالم أيضاً.

وقد مددنا أيدينا إلى جيراننا المباشرين برغبة صادقة في التعاون من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية عبر نهج لا غالب فيه ولا مغلوب. وبحكم موقعنا على مفترق الطرق بين وسط وجنوب وغرب آسيا، ندرك الفرص الهائلة المترتبة على السعي بمثابرة من أجل تحقيق رؤية التنمية المشتركة والتعاون.

ويسعدني أن أشير إلى أن كلا من باكستان والهند منخرط حاليا في عملية حوار موضوعي، نأمل في باكستان ألا تنقطع وأن تكون غير قابلة للقطع. ونعتزم بالتأكيد جعل هذه العملية مثمرة وأن نبنيها على أساس الوعد بأن تكون مشروعا مفيدا للطرفين يمكننا من تحقيق أقصى استفادة من أوجه التكامل القائمة.

ونتطلع إلى حل جميع القضايا العالقة، بما فيها نزاع جامو وكشمير، وهو من بين أقدم المسائل على جدول أعمال الأمم المتحدة وكان موضوعا للعديد من قرارات مجلس الأمن. وإيجاد تسوية سلمية تتفق تماما مع تطلعات الكشميريين أمر ضروري لتحقيق الاستقرار الدائم، وكذلك الحال بالنسبة للحاجة إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية.

إن واقع وجود سلاح نووي في جنوب آسيا يلقي على عاتق كل من باكستان والهند بمسؤولية جسيمة تتمثل

في العمل معا لإيجاد الثقة المتبادلة وتجنب نشوب سباق تسلح وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي. ونتطلع إلى أن نسير في هذه الاتجاه في عملية الحوار.

كما أن باكستان تلتزم التزاما ثابتا بتعزيز الاستقرار والسلام في أفغانستان. ونحترم وندعم جهود حكومة أفغانستان من أجل تحقيق المصالحة والسلام تحت قيادة الرئيس كرزاي.

وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في كابل وراح ضحيتها الكثير من الأرواح الغالية. كما نعرب عن مواساتنا لإخوتنا وأخواتنا في أفغانستان والقيادة الأفغانية في مأساة اغتيال البروفيسور برهان الدين رباني، الرئيس السابق ورئيس المجلس الأفغاني الأعلى للسلام. وهذه الهجمات الجبانة لن تنجح أبدا في إثناء إخوتنا وأخواتنا الأفغان الأباة عن بلوغ الأهداف النبيلة المتمثلة في تحقيق المصالحة والسلام.

وباكستان تؤيد تماما بدء عملية شاملة لتحقيق المصالحة والسلام في أفغانستان، تخضع لقيادة الأفغان وتكون مملوكة لهم. ونريد أن نرى أفغانستان دولة متحدة ومستقلة وذات سيادة. ونحث جميع الأطراف المعنية على المشاركة في عملية المصالحة. كما ندعو إلى التهدئة ووقف العنف.

إن الطريق نحو إحلال السلام في أفغانستان وفي منطقتنا بأسرها مليء بالتحديات. والأمر يتطلب إجراء تحليل موضوعي ودقيق لتعقد الحالة وللديناميات على أرض الواقع. والوضوح والاتساق الاستراتيجي، لا سيما بين أفغانستان والولايات المتحدة وباكستان، في غاية الأهمية. ولذلك، نولي أهمية لعمل الفريق الأساسي الثلاثي. كما نولي أهمية كبيرة للجنة المشتركة بين أفغانستان وباكستان من أجل المصالحة والسلام.

ورسم خريطة طريق واضحة هو السبيل الوحيد لكي نكون قادرين على تحقيق التنسيق الضروري بين السياسات التشغيلية لبلوغ غاياتنا وأهدافنا المشتركة. ونظرا لعدم استقرار الحالة، قد يكون من المفهوم ارتفاع مستويات القلق والانفعال. ومع ذلك، يجب ألا نغفل عن الأهداف. ويجب أن نعمل معا بشكل وثيق باعتبارنا شركاء مسؤولين وبطريقة تعاونية، وألا نتسرع في إصدار الأحكام وألا نشكك في نيات بعضنا بعضا.

وبذل مساع تعاونية، بالتضامن الكامل مع شعب أفغانستان، هو السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. وباكستان مستعدة لبذل قصارى جهدها مع الشركاء الدوليين، ولا سيما حكومتي أفغانستان والولايات المتحدة، للاضطلاع بهذه المسؤولية الكبيرة في هذه اللحظة الحاسمة في واحد من أهم نضالات عصرنا.

ما برحت باكستان تدعم نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف. وفي هذا المقام، نود إعادة التأكيد على موقفنا المبدئي. وقد قدم الرئيس محمود عباس دفاعا تاريخيا لا ينسى عن قضية شعبه (انظر A/66/PV.19). ونحن نناصره ونناصر الشعب الفلسطيني. ونقف بجانب إخواننا وأخواتنا، ونسلم بأن الحالة الراهنة لم تعد مستدامة. ونؤيد مطلب دولة فلسطين الحصول على عضوية الأمم المتحدة.

في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، شهدنا تطورات هامة. وباكستان تعتقد أن تطلعات الشعب يجب تلبيتها سلميا دون تدخل خارجي وبطريقة تتماشى مع مبدأ سيادة الدول ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

قليلة هي البلدان التي خربها وحش الإرهاب بنفس القدر من الوحشية التي خرب بها باكستان. ونحن نعي تماما التهديد الذي يشكله الإرهاب لباكستان ولجيران باكستان ولبقية العالم. فقد قُتل نحو ٣٠ ٠٠٠ من الباكستانيين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. ودفعت القوات

المسلحة الباكستانية الباسلة دائما أبهظ الأثمان، دفاعا عن باكستان وعن بقية العالم. وقدمت قواتنا ٥٢٣ ٦ شهيدا. وأصيب حوالي ١٩٠ ١٩ من أقوى وأشجع وأكرم أبنائنا بجروح. والأمر لا يقف عند هذا الحد. فقد شهدنا سقوط ٦٢٩ ٣ شهيدا من أفراد الشرطة والقوات شبه العسكرية لدينا. ومنذ عام ٢٠٠٢، أصيب ٧٢٠ ١٠ من رجال ونساء الشرطة والقوات شبه العسكرية بجروح.

والأمهات والبنات والأخوات والزوجات الثكالى لهؤلاء الرجال والنساء الشجعان هن بمثابة تذكرة دائمة لنا بضرورة توخي الحذر ومحاربة خطر الإرهاب. وقد اغتيلت أكثر زعماء باكستان شعبية، الشهيدة المحترمة بينظير بوتو، في عام ٢٠٠٧. وفقد العديد من السياسيين أبناءهم وإخوتهم وآباءهم على أيدي الإرهابيين. وشوارعنا مليئة بمراكز الشرطة المسلحة. ولا يمكننا دخول الحدائق أو مراكز التسوق أو الكنائس أو المساجد في بلدنا دون تفتيش الأمتعة والتفتيش الجسدي. والإرهابيون يهاجمون منشآتنا العسكرية ومقابر زعمائنا الروحيين وأقلياتنا وفكرة باكستان في حد ذاتها. وإذا ما بدأت في سرد تضحيات باكستان ومعاناتها، سأبقى هنا حتى أيلول/سبتمبر المقبل. ونحن لا نستخف بالإرهاب. فهذا ترف لا نقدر عليه. فقد عانينا الكثير جدا على يديه.

وأمتنا متحدة في تصميمها على القضاء على شبح الإرهاب في أرضنا وفي منطقتنا والعالم. ومن المهم تعزيز التعاون الدولي من أجل محو الإرهاب تماما بجميع صوره ومظاهره.

ونحن نستلهم في تصميمنا العلامة محمد إقبال، الفيلسوف والشاعر الأسطوري، الذي تدين له باكستان بالعرفان. فقد قال إقبال:

”إن النسر لا يسقط من عليائه. إذا كانت لديك الإرادة، فلا خوف عليك من الشدائد“.

وباكستان لديها الإرادة. ولا نخشى الشدائد. وباكستان تصر بثبات على عدم ترك أي مجال على أراضيها للمتشددين والإرهابيين. وعلى الصعيد الإقليمي، يجب علينا جميعا أن نتعهد بعدم السماح للإرهابيين باستخدام أراضينا ضد الآخرين.

ومن الضروري معالجة مسألة تنظيم وتمويل وتسليح ودعم العنف الإرهابي والتحريض عليه معالجة جدية وفعالة. ولقد تحقق نجاح ملحوظ في مكافحة القاعدة والجماعات التابعة لها في السنوات الأخيرة. ومن المعلوم أنه بعد قصف تورا بورا وما تلاه من تشتيت القاعدة، كانت أجهزة الاستخبارات والأمن الباكستانية هي التي اعترضت عددا كبيرا من عناصر القاعدة. وجرى مؤخرا إلقاء القبض على القيادي في القاعدة يوسف الموريتاني في عملية مشتركة بين دوائر المخابرات المشتركة ووكالة المخابرات المركزية.

ويجب علينا إظهار وحدة الصف الكاملة وتجنب توجيه أي اتهامات وتعزيز الثقة، والأهم من ذلك، تحقيق التنسيق التشغيلي المطلوب في مكافحة الآفة. وإذا لم نفعل ذلك، أخشى من أن يكون الإرهابيون هم الفائزون الوحيدون. والقضاء على الإرهاب في مصلحتنا الوطنية. ونعتقد أن نجاحنا في غاية الأهمية للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

على الرغم من محدودية قدراتنا والقيود التي نواجهها، فإننا لم ندخر وسعا من أجل تحقيق رؤية إيجاد مستقبل مشرق لشعبنا وشعوب أفغانستان والمنطقة. ونحن ندعو ونعمل بنشاط من أجل توثيق التكامل الاقتصادي الإقليمي. ونعتقد أنه إذا لم نحدد أولويات التنمية ونضع سيناريوهات مربحة للجميع في صورة مشاريع مشتركة مفيدة

بصورة متبادلة في مجالات القدرة على الاتصال والبنية التحتية والطاقة والتجارة، لا يمكننا النجاح في تغيير الصورة. ويتعين علينا منح الأمل وتوفير جانب مضيء لمن لم يروا السلام لثلاثة أجيال وكانت وسيلتهم الوحيدة لكسب الرزق الالتحاق بصفوف المرتزقة وحمل السلاح.

إن التزام باكستان بالقضاء على الإرهاب والتطرف لا رجعة فيه. ونعتقد أن اتخاذ إجراءات تحقيقا لهذه الغاية يسوغ إتباع نهج شامل لا يتعامل مع العنف فحسب، ولكن مع أسبابه الجذرية أيضا. وذلك يتطلب تعزيز التعاون الدولي في مجالات متعددة.

ومدت باكستان يدها إلى جميع بلدان العالم لوضع آليات وترتيبات، بما في ذلك التعاون في مجال الاستخبارات، والمساعدة المتبادلة في المسائل القانونية والجنائية، والعمليات المشتركة إذا اقتضى الأمر ذلك. ونؤمن بأن تلك مسألة عالمية لا بد من تناولها بفعالية.

إن باكستان تدعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة. لكن من المهم عدم البدء بأي شيء يمكن أن يؤدي إلى الانقسام، أو يحتمل أن يقوض الركائز الأساسية للأمم المتحدة. ويجب أن تتم عملية إصلاح مجلس الأمن بطريقة تقوي ثقة شعوب العالم بتلك الهيئة وتعزز مصداقيتها وفعاليتها. ويجب أن يحظى هذا الإصلاح بإجماع كامل من المجتمع الدولي وأن يتماشى مع المبدأ الأساسي للمساواة في السيادة.

وما زلت ملتزما برؤية الزعيمة الباكستانية الشهيرة المحترمة بنازير بوتو، التي ذكرتنا مرارا وتكرارا بأن الأخلاق الانتقائية هي بالتحديد غير أخلاقية، وبأن القيم الإنسانية الأساسية هي وحدها التي يجب أن توجه أعمالنا.

وتعلق باكستان أهمية كبيرة على مهام الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وهي مساهم رئيسي بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولقد كانت باكستان باستمرار وطيلة سنوات عديدة، أحد أهم المساهمين بقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. حيث لدينا أكثر من ١٠ ٠٠٠ جندي من أصحاب الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة.

ونولي أيضا أهمية لعمل الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ومنع الانتشار. وسوف تظهر مساعينا الجماعية في تلك المجالات، نتائج أكثر فعالية، إذا تمكنا من تعزيز الأمن للجميع، من خلال نهج غير انتقائية وغير تمييزية. ويجب أن يقوم العمل المعياري على المبادئ.

إننا نحيي عمل الأمم المتحدة في مجالات متعددة. فالمنظمات والهيئات والمؤسسات المتخصصة أمثلة حقيقية على الإنجازات القائمة على أساس الأهداف المشتركة ومجالات التعاون الواسعة. ولقد أدت باكستان دورا قياديا في وضع وتوجيه مبادرة الأمم المتحدة الواحدة. التي يمكن أن تكون فاعلا حيويا في التنمية العالمية والمساعدات الفعالة. ورغم إعلان باريس وإعادة تأكيده في أكرا، لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نسلكه. لقد كافحت مبادرة الأمم المتحدة الواحدة في باكستان لتحقيق الأهداف النبيلة التي تتضمنها، ولكننا لا نزال لنا نأمل في نجاحها في نهاية المطاف.

بطبيعة الحال، إن أهم نوع من المواءمة هو ذلك الذي يجري بين الشعوب والقلوب والعقول وبين الأمم. ونحن نولي أهمية كبيرة لقدرتنا على تعزيز التآلف والتسامح فيما بين المجتمعات والثقافات والأديان والأمم. ونحن نعرف الثمن الواجب دفعه عند خرق هذه القيم، إذ فقدنا حاكم أكثر مقاطعاتنا كثافة سكانية، سلمان تسير، ووزيرنا الباسل لشؤون الأقليات شهباز بهاتي، بسبب أعمال عنف اقترفها متطرفون. وبالنسبة إلينا، تبدأ عملية التآلف والتسامح في الداخل ونحن نأخذها على محمل الجد. وإننا ملتزمون وعزمنا قوي.

أما على الصعيد الدولي، فنحن على ثقة بأن الأمم المتحدة هي أفضل محفل عالمي، لأنها مجهزة بالكامل لتعزيز التفاهم والنوايا الحسنة بين جميع أعضاء المجتمع الدولي. واحترام المعتقدات والثقافات والتقاليد هو السمة المميزة للسلوك الحضاري. وإننا نشعر بالقلق بوجه خاص حيال الحملات التي تميل إلى تشويه سمعة الإسلام والمسلمين. فالإسلام دين السلام. ومن المهم أن يحتفل المجتمع الدولي بإنسانيتنا المشتركة ووحدتنا في تنوعنا.

لقد ظهرت تصدعات هيكلية في المشهد الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة، وهي تبقى مصدرا القلق البالغ. وأضافت أزمة الديون والأزمة المالية بعدا مقلقا آخر إلى التفاوت القائم بين البلدان المتقدمة النمو والنامية، وأبرزت الحاجة إلى تعزيز التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي. ويستدعي ذلك إعادة النظر في الأسس والجاهزية لمعالجة المسائل الأساسية بشكل منصف.

وبوصف باكستان بلدا ديمقراطيا يلتزم التزاما راسخا بمثل الأمم المتحدة وقيمها ومبادئها، فإنها ستواصل بذل قصارى جهودها من أجل قضيتي السلام والازدهار العالميين. وتحت قيادة الرئيس آصف علي زرداري ورئيس الوزراء سيد يوسف رضا جيلاني، تمضي الأمة الباكستانية قدما، واثقة من نفسها وقدراتها الهائلة. وكدولة ديمقراطية تنبض بالحياة، فإننا بصدد انجاز تحول مجتمعي تاريخي. لقد مكنتنا التحديات التي واجهها شعبنا وزادت من جرأتنا، بشكل أكبر.

إننا سنظل ديمقراطيين بدون تردد. وسوف نهزم أولئك الذين يسعون إلى ترويعنا. وسنمكن المرأة، وسنحمي الضعيفات والمستضعفين الموجودين بيننا، ولا سيما الأقليات. وسنقف مع الضعيف والمستضعف في الخارج. وسندعم حقوق الإنسان للكشميريين. وسنتكلم دعما للفلسطينيين. وسنعلم أطفالنا وسنحميهم. وسنواجه كل التحديات وأيا منها، بعزم وإيمان. والأهم من ذلك كله، أننا سنكون مجتمعا سلميا ومزدهرا. ستكون هنالك تحديات، لكننا سنتغلب على كل واحد منها.

إننا لا نتوقع القيام بذلك بمفردنا. فمع جيراننا وأصدقائنا، سنقوم بكل ذلك، بروح من التكاتف والوئام. سنواصل المضي قدما رغم ظلمة زماننا، بالروح التي ساعدت في بناء هذه المؤسسة الكبرى. تلك الروح تكمن في صميم هوية باكستان – إنها روح الأمم المتحدة. فلنعمل معا ولنمضي قدما لصالح شعوب بلداننا، ولما فيه فائدة العالم.

سوف أختتم بياني بعبارة الأب المؤسس لباكستان، القائد الأعظم محمد علي جناح، التي هي التعبير النموذجي لسياسة باكستان الخارجية. لقد قال السيد جناح في برنامج إذاعي خلال شباط/فبراير ١٩٤٨:

> ”سياستنا الخارجية هي إحدى أكثر السياسات الخارجية مودة وحسنا للنوايا تجاه دول العالم. نحن لا نرعى مخططات عدوانية ضد أي بلد أو دولة. ونؤمن بمبدأ الصدق والنزاهة في التعامل الوطني والدولي، كما أننا مستعدون لتقديم أقصى مساهماتنا في تعزيز السلام والرخاء بين دول العالم. ولن تتخلف باكستان أبدا عن توفير الدعمين المادي والمعنوي للمظلومين والمقهورين في العالم، والدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باك كيل يون، نائب وزير الخارجية ورئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك كيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم باللغة الكورية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد ناصر

عبد العزيز النصر، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأنا واثق بأن قيادته البارعة ستؤدي بهذه الدورة إلى تحقيق نتائج ناجحة. كما أهنئ جمهورية جنوب السودان على انضمامها إلى الأمم المتحدة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لعضوية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأمم المتحدة. لقد انضم بلدنا إلى الأمم المتحدة نتيجة رغبته في الدفاع عن السلام العالمي وتحقيق الرخاء المشترك للبشرية، بالعمل مع جميع الدول الأعضاء. ومنذ ذلك الوقت، ما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفية لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وفقا لتعهدها.

ومع ذلك، وبالنظر إلى الوضع الحالي للعلاقات الدولية، فقد أصبح منطق القوة والسياسة المتعالية أكثر وضوحا، مما يلغي مبدأ المساواة في السيادة، على الرغم من جهود ورغبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وثمة قلة من البلدان معنية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة واستخدام القوة ضدها، في محاولة للهيمنة على المناطق التي تشعر بأن لها فيها مصالح استراتيجية تحت ذريعة حماية المدنيين والدفاع عن السلام.

ومن المؤسف أن الأمم المتحدة قد أسيء استخدامها في هذه العملية. لقد انتهك القانون والنظام الدوليين وقوضا بفعل الأعمال التعسفية والمتعالية لبعض الدول الكبرى. ونظرا لهذا الواقع الحالي، على الدول الأعضاء أن تعيد التأكيد على مبدأ الدفاع عن السلام والمساواة في السيادة كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والإسراع في عملية إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز سلطة الجمعية العامة.

قبل أمد طويل، اتخذت الجمعية العامة قرارات لم تنفذ حتى الآن، بشأن تفكيك قيادة الأمم المتحدة في كوريا، ووضع حد للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وهذا مجرد مثال عشوائي يسلط الضوء على الضرورة الملحة لتعزيز سلطة الجمعية العامة. ولتعزيز سلطة الجمعية العامة من الضروري بشكل عاجل إنشاء آلية لجعل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالسلام والأمن، مثل فرض الجزاءات واستخدام القوة، خاضعة لموافقة الجمعية العامة قبل أن تصبح نافذة.

وهناك مجالان آخران يمكن أن يتجلى فيهما بوضوح منطق القوة في العلاقات الدولية، هما اللجنة الثالثة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. ومع أنه يقال إن المقصود من الإصلاح هو وضع حد للتسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان، إلا فإن ما يزال سائدا في الواقع هي حقيقة انتقاء بعض البلدان لمناقشة حالة حقوق الإنسان فيها، بينما يجري السكوت على منتهكي حقوق الإنسان الرئيسيين، وكل ذلك وفقا لأهداف الغرب ومصالحه السياسية ومعايير القيم الغربية. إننا نرى أن من الضروري تعزيز إصلاح هيئات حقوق الإنسان بهدف تعزيز النظام الذي يسعى إلى كفالة الحريات والحقوق الحقيقية لشعوب جميع البلدان، واحترام تاريخها المتنوع، وثقافاتها، وأفكارها وأنظمتها.

وفي غضون ذلك، تم إحراز بعض التقدم في مجال التنمية المستدامة، التي تمثل أحد الأهداف الثلاثة التي حددتها الأمم المتحدة خلال العقدين الماضيين في أعقاب إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات كبرى.

إننا نعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٢، ينبغي أن يتخذ خطوات عملية نحو تهيئة بيئة سلمية من أجل التنمية، وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية دولية منصفة، ورفع الجزاءات، وتنفيذ

تعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا الملائمة للبيئة وزيادة المساعدة الإنمائية المالية للبلدان النامية.

إن حق الشعب الفلسطيني في أن يعيش متحررا من الاحتلال الإسرائيلي وأن يقيم دولته المستقلة حق غير قابل للتصرف. كما إن قبول فلسطين بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة واجب من واجبات المجتمع الدولي. وقد اعترفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بفلسطين بوصفها دولة في عام ١٩٨٨ ونحن ندعم قبولها عضوا في الأمم المتحدة. إننا نؤمن بأن تطلعات الشعب الفلسطيني سوف تتحقق.

وفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم، تجري حملة عامة على قدم وساق لبناء دولة قوية، تحت القيادة الحكيمة للجنرال العظيم كيم جونغ أيل. وتكرس الحكومة كل مواردها للتنمية الاقتصادية، مع تأكيد رئيسي على تحقيق تحسين كبير لسبل الرزق للشعب. إننا نحقق نجاحا غير مسبوق وباهرا. وستقدم التنمية الاقتصادية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إسهاما فعالا لجهود المجتمع الدولي لتعزيز التنمية الإقليمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا السياق، تمثل البيئة المستقرة والسلمية شرطا مسبقا حيويا لكفاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها من أجل التنمية الاقتصادية. ولكن، يؤسفنا أن شبه الجزيرة الكورية لا تملك حتى الآن آلية للسلام الدائم والمستقر. فالانقسام الوطني المفروض من جانب قوى خارجية والهدنة الهشة التي تبقينا في حالة لا حرب ولا سلام ظلت مستمرة منذ ما يزيد على نصف قرن. هذه هي الحقيقة الصارخة في شبه الجزيرة الكورية.

وعلى الرغم من التطلعات والرغبات الإجماعية لجميع الناس في الخارج والداخل الذين يريدون السلام والاستقرار، يستمر حشد الأسلحة وإجراء مناورات الحرب النووية، واحدة تلو أخرى، التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شبه الجزيرة الكورية ومحيطها. ونتيجة لذلك يستمر تكرار نشوء حالة خطرة في شبه الجزيرة الكورية التي كثيرا ما يُدفع بها إلى حافة الحرب.

إن الحالة السائدة لا تشكل تهديدا خطيرا لسيادة وأمن الجمهورية فحسب، بل أيضا تعرقل جهود شعبنا لتحقيق التنمية السلمية. ولولا أيديولوجية سونغون التي ينفذها قائد شعبنا العظيم، الجنرال كيم جونغ أيل، ولولا الردع العسكري القوي، لتحولت شبه الجزيرة الكورية عشرات المرات إلى ساحة حرب، ولكانت تنميتنا الاقتصادية السلمية ضربا من الخيال.

وتظل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في موقفها من أجل كفالة السلام والاستقرار والمضي قدما نحو نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار والتفاوض. وتتطلب الظروف الحالية في شبه الجزيرة من جميع الأطراف المعنية أن تغتنم الفرصة للحوار وتتخذ قرارات شجاعة وإجراءات جريئة لحل المسائل الأساسية.

ويُعزى استمرار وجود حالة التوتر في شبه الجزيرة الكورية إلى العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، التي تفسح مجالا للشك والمواجهة. وما دام العداء مستمرا بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، مع بقاء طرفي الهدنة يوجهان أسلحتهم الواحد إلى الآخر، لن يتبدد الشك ولن تتوقف المواجهة ولن يكون نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية ممكنا.

وكان ذلك ما وضعته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اعتبارها عندما اقترحت مرة أخرى في العام الماضي استبدال اتفاق الهدنة باتفاق سلام. إن توقيع اتفاق

سلام بوصفه جزءا من تنفيذ القرار ٣٣٩٠/٣٠، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثلاثين في عام ١٩٧٥، سيكون التدبير الأكثر فعالية لبناء الثقة ومن أجل تذليل الريبة بين جمهورية كوريا الشعبية والديمقراطية وجمهورية كوريا والولايات المتحدة، وعلاوة على ذلك سيشكل قوة دفع نحو نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

لقد كان نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية هو التوجيه الأخير من قائد الشعب الكوري العظيم، كيم إيل سونغ. إن نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية الوارد بشكل محدد في البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ يمثل عملية لتحويل شبه الجزيرة الكورية برمتها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية على أساس الإزالة الكاملة بطريقة قابلة للتحقق للتهديد النووي الفعلي لشبه الجزيرة من الخارج.

إن مسألة نزع الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية ناشئة عمليا عن سياسة العداء والتهديدات بالحروب النووية من جانب الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما دام الحال كذلك، فإن الولايات المتحدة هي الطرف الرئيسي المسؤول عن الأسباب الأساسية للمشكلة والقادر على إزالتها. و لم تكن المسألة النووية لتطرح إطلاقا، لو امتنعت الولايات المتحدة عن نشر الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية وتهديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالحرب النووية.

وفي ظل الظروف الحالية، حيث تقف شبه الجزيرة على مفترق الطرق بين تهدئة التوتر أو استمرار الحلقة المفرغة لتأجيج التوتر، ينبغي للولايات المتحدة أن تتخذ خطوة جريئة بالتخلي عن سياستها العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتوجه نحو الحوار الشامل انطلاقا من رؤيتها الاستراتيجية في الأجل الطويل. وستبذل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جهودا مضنية في المستقبل، كذلك، لإنشاء آلية للسلام الوطيد والدائم في شبه الجزيرة الكورية وستواصل التعاون مع جميع الأطراف المعنية من أجل الاستئناف غير المشروط للمحادثات السداسية.

لقد ظلت العلاقات بين الكوريتين تتطور بشكل إيجابي منذ صدور الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب في ١٥ حزيران/يونيه. ولكن ما يبعث على أشد الأسف أن العلاقات بين الشمال والجنوب قد توترت وعادت إلى أسوأ حالاتها إطلاقا بسبب مناخ قرع طبول الحرب والمواجهة ضد أبناء البلد الواحد، عقب تسلم سلطات جنوب كوريا الحالية للسلطة. وهناك مشكلة خطيرة وراء كل ذلك، تتمثل في مسألة التناقضات الأساسية والعداء في النهج تجاه إعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية.

وتوجد حاليا أفكار وأنظمة مختلفة في شمال وجنوب كوريا. وعلى ضوء هذه الحقيقة، فإن خيار أسلوب إعادة التوحيد ذاته يشكل مسألة حيوية، حيث إنه سيقود إما إلى إعادة توحيد وطني أو إلى كارثة وطنية. فقد اعترفت شمال كوريا وجنوب كوريا في الإعلان المشترك المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بأن هناك أرضية مشتركة في الصيغة الفدرالية المقترحة من الشمال والصيغة الكونفدرالية المقترحة من الجنوب لإعادة التوحيد، واتفقتا على توجيه إعادة التوحيد وفقا لهذا التوجه في المستقبل.

وقد لقي الاتفاق بين الشمال والجنوب دعما قويا ورحب به الأشقاء من أبناء البلد والمجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة. ولكن السلطات الحالية في جنوب كوريا تراجعت عن الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر، بشأن الاتفاق على أسلوب إعادة التوحيد وجاءوا بما أطلقوا عليه نظرية التوحيد من خلال الاستيعاب، التي تفترض مسبقا انهيار الطرف الآخر، وتضع بذلك

العلاقات بين الكوريتين في حالة من المواجهة الخطيرة وتزيد من خطر نشوب الحرب في كل يوم.

ونظرا للواقع القائم في شبه الجزيرة الكورية، فإن ما يسمى بنظرية التوحيد من خلال الاستيعاب هي طريق إلى الحرب، بينما الصيغة الفدرالية هي الطريق إلى السلام. والصيغة الاتحادية اقتراح واقعي لإعادة التوحيد قائمة على التعايش، وهو أفضل سبيل ممكن لإعادة التوحيد يمكن أن يمنع الحرب. كما أنه اقتراح معقول لإعادة التوحيد يتماشى مع مصالح المنطقة والبلدان المجاورة، إذ أنه يفترض حياد الدولة الموحدة.

وإذا كانت السلطات الكورية الجنوبية الحالية تريد حقاً تخفيف التوتر في شبه الجزيرة وتحسين العلاقات بين الكوريتين، عليها أن تتخلى عن موقف المواجهة ضد السلام وإعادة التوحيد وأن تغير من سياستها لاحترام إعلان ١٥ حزيران/يونيه المشترك وكذلك إعلان ٤ تشرين الأول/أكتوبر، المتفق عليه على مستوى القمة بين الشمال والجنوب، وتنفيذهما بالكامل.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في المستقبل، سوف تواصل تعزيز وتطوير علاقات ودية وتعاونية مع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تماشياً مع مبادئ سياستها الخارجية المبنية على الاستقلال والسلام والصداقة، وستبذل قصارى جهدها للدفاع عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي بقية أنحاء العالم والنهوض بالتنمية المشتركة والرخاء المشترك للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دورو رومولوس كوستيا، نائب وزير خارجية رومانيا.

السيد كوستيا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أتوجه بخالص التهنئة للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأتمنى له كل التوفيق في جهوده، مؤكداً كامل دعم الوفد الروماني له في مهمته.

من الواضح أن الموضوع المختار للمناقشة العامة لهذا العام، ”دور الوساطة في تسوية التراعات بالوسائل السلمية“، هو خيار حكيم ويأتي في وقته المناسب. ورومانيا تهتم بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً، نظراً لتراثنا الطويل من جهود الوساطة، إلى جانب تعدد الصراعات التي بقيت بغير حل في منطقتنا. وبعض هذه الصراعات امتد عمرها لسنوات وربما عقوداً وما زالت لم تُحل. وهناك صراعات أخرى اندلعت فجأة، وتهدد الآمال في مستقبل أكثر إشراقاً وفي تنمية تشمل المنطقة برمتها.

وفي المناخ الأمني الحالي، تكتسي أدوات الوساطة ومنع نشوب الصراع أهمية بالغة، ولكن لا يستفاد منها بالدرجة الكافية. ولا بد من تعزيز الأساس القانوني للوساطة وتعزيز أنشطة الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى جانب زيادة مشاركة الدول الأعضاء في جهود الوساطة.

وعلينا أن نسترشد في كل الأوقات بكون الوساطة من أجل السلام ومنع نشوب الصراعات في مرحلة مبكرة ستكون أكثر فائدة بكثير من إدارة الأزمات وحفظ السلام. ولهذه الغاية، نحث على الإبلاغ والتقييم الدوري من جانب مجلس الأمن وكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن أي وكل حالات الصراع في أي مكان في العالم، بصرف النظر عن سياقها.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الصراعات التي طال أمدها في أوروبا الشرقية ما زالت تتطلب اهتمامنا الكامل. ونكرر أهمية استمرار انخراط المجتمع الدولي فيها بغرض التوصل إلى حل سلمي

ضمن الأطر النظامية القائمة. وما زلنا نعلق أهمية كبيرة على الحوار بين الأطراف بغية إيجاد حلول مقبولة لكل الأطراف على أساس احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وفي هذا السياق، نرحب ببدء الحوار بين بلغراد وبريشتينا، بتيسير من الاتحاد الأوروبي بعد القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ (القرار ٢٩٨/٦٤)، ونؤكد على أهمية الدور المركزي للأمم المتحدة وإطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي التغلب على المشاكل التي ظهرت حديثاً عن طريق التعاون، مع إبقاء الحوار في مساره.

إننا نؤيد محادثات جنيف التي يتشارك في رئاستها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. فإحراز تقدم بشأن الحالة الإنسانية ينبغي ألا يظل رهينة للنكسات السياسية، ولا بد من التوصل إلى حلول عاجلة لمعالجة تلك الحالة.

أما بالنسبة لأفغانستان، فإننا نشهد تقدماً في تسلم السلطات الأفغانية للمسؤولية تدريجياً في مجالات الأمن وإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الإدارة الأفغانية للمصالحة الوطنية. ونثق بأن وضع إطار صارم بتوقيتات زمنية ثابتة بخصوص الفترة الانتقالية غير ضروري. وبدلاً من ذلك، ينبغي مواءمة العملية الانتقالية وفقاً للوقائع والظروف التي يتطلبها العمل الطبيعي للمجتمع الأفغاني.

وترى رومانيا أن التقدم في أفغانستان يعتمد أيضاً على جهود السلطات في كابول والالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، نرحب بدور وجهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء، ونؤكد مجدداً التزام رومانيا ببناء المؤسسات الديمقراطية في أفغانستان.

وأغتنم هذه الفرصة لتحية النساء والرجال الشجعان الذين يخدمون قضية السلام في جميع أنحاء العالم. وكثير منهم، ومن بينهم رومانيون، جادوا بأرواحهم أو أصيبوا بجراح في بعثاتهم. ونعرب عن عميق امتناننا واحترامنا لتضحياتهم.

ومؤخراً، صدرت بيانات مهمة بخصوص الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ورومانيا تؤيد سلاماً مستداماً في الشرق الأوسط، ويؤيد بلدي بقوة مبدأ وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان معاً، جنباً إلى جنب، في سلام وأمن. والحل الوحيد الصالح للبقاء الذي يمكن تطبيقه بشكل فعال في تلك الحالة ويشكل أساساً لسلام عالمي ومستدام يمكن التوصل إليه عن طريق المفاوضات المباشرة. ورومانيا ترأس اللجنة الرابعة في هذه الدورة، ونحن مستعدون لكي نشجع من موقعنا هذا أيضاً كل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق تقدم في عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

ودورة الجمعية العامة هذا العام تنعقد على خلفية علامات قوية من التحولات السياسية الهائلة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وترحب رومانيا بحرارة بتلك التحولات. فما أصبح يعرف الآن بالربيع العربي يذكرنا عقلاً وقلباً بالأحداث التي جرت وقائعها قبل أكثر من ٢٠ عاماً في منطقتنا من العالم. وبعد ٢٠ عاما من ذلك، فإننا نعتز بإنجازاتنا على طريق بناء الديمقراطية. ولكننا نعرف، من واقع تجربتنا المباشرة، أن هذه الرحلة صعبة وعسيرة أحياناً، وأن تحديات كثيرة تنتظرنا، من بينها أن على القوى السياسية في تلك البلدان أن تضع نصب أعينها باستمرار أهداف الحرية والديمقراطية والعدالة التي ألهمتها من البداية.

ولذلك، فإن من أولويات رومانيا مساعدة البلدان في مرحلة الانتقال في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في سعيها نحو الديمقراطية. ورومانيا تدعم فعلاً التحول الديمقراطي في المناطق المجاورة لها وما هو أبعد من ذلك. وفي الوقت الحالي، فإن معظم أموال مساعدتنا الإنمائية مكرسة لبناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بها.

وفي تموز/يوليه، عقدنا في بوخارست حلقة عمل دولية حول المسائل الانتخابية والسياسية المتعلقة بالتحول الديمقراطي. ونظم هذا الحدث بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة المساعدة الانتخابية في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك والسلطة الانتخابية الدائمة في رومانيا. وشارك في حلقة العمل هذه أكثر من ٤٠ مشاركاً من مصر وتونس يمثلون المؤسسات العامة المعنية بتنظيم الانتخابات ووسائط الإعلام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وخبراء رومانيون ودوليون. لقد ركزت حلقتنا الدراسية على تقاسم الخبرات المكتسبة من الدورات الانتخابية الأولى في مرحلة ما بعد الأنظمة الشمولية، باعتبارها لحظات تأسيسية للمجتمعات الديمقراطية الجديدة عبر انتخابات ذات مصداقية وشفافة وحرة.

وترى رومانيا أن تؤيد وتدعم الأمم المتحدة بجميع الموارد المتاحة لها التحولات السياسية التي تحدث في تونس ومصر وليبيا وغيرها. فمن مسؤوليتنا الجماعية أن نكفل تهيئة الظروف الملائمة لكرامة الإنسان والرخاء في جميع بلداننا، وأن ندعم التقدم المحرز في السعي من أجل الحريات الأساسية والحقوق المتساوية لجميع البشر. وذلك جزء من ولاية رومانيا بصفتها عضواً انتخب حديثا في مجلس حقوق الإنسان، وهي ولاية نعتزم تنفيذها بطريقة بناءة ومتوازنة وشاملة.

وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان حقوق أساسية، فإن حالتها الراهنة على نطاق العالم بأسره لا تزال بعيدة كل البعد عن أن تكون مرضية. فحقوق الإنسان والديمقراطية، هما قيمتان عالميتان تتطلبان اهتمامنا المستمر بهما، وحمايتهما من أية إجراءات قمعية. وفي ذلك الصدد، فإن المطالب المشروعة والسلمية لشعوب شمال أفريقيا والشرق الأوسط من أجل احترام حقوق الإنسان والحرية هي ذات طابع عام.

ونؤكد عزمنا مجدداً على العمل، عبر التعاون مع الشركاء، من أجل التوصل إلى نهج عالمي ومتماسك تجاه المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وخصوصاً، تلك الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. والطريقة المثلى للحد من مخاطر استخدام الأسلحة والمواد النووية، من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول على وجه الخصوص، هي القضاء على الترسانات النووية بصورة لا رجعة فيها، وتطبيق إطار صارم لمنع الانتشار. ونحن نؤيد النظر في القيام وندعو جميع الدول إلى النظر في القيام بالمشاركة المسؤولة في هذا المجال، والتركيز على المصالح الأمنية العالمية قبل كل شيء.

ونحن جميعا على إطلاع على الإطار المتعدد الأطراف الحالي، الذي يحكم عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد أثبتت جميع المعاهدات والاتفاقيات جدواها حتى الآن. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد بهدف زيادة فعالية تنفيذها والمدى الذي تراعى فيه أحكامها. ونحن على استعداد للعمل مع الآخرين لتحقيق هذا الهدف الرئيسي من أجل تعزيز هيكل الأمن العالمي.

وتعيد رومانيا تأكيد التزامها بمواصلة مشاركتها النشطة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتشكّل متابعة حوار مفتوح وشفاف بشأن

أهداف ومواضيع المؤتمر أثناء الدورة الحالية إحدى الخطوات الرئيسية التي ستساعد في توجيه أعمالنا.

وسيكون المؤتمر فرصة فريدة لأن يضع للمجتمع الدولي الإنسانية على الطريق نحو تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ووضع رؤية واضحة للاقتصاد الأخضر في ذلك السياق. ويجب اعتبار النمو الاقتصادي، والحاجة إلى تعزيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فرصة لتحقيق أهداف أكثر بموارد أقل، بهدف الارتقاء بمستوى المعيشة وتحقيق المساواة الاجتماعية للجميع.

وينبغي أن يكون تغير المناخ عامل حشد للإرادة الجماعية، على الرغم من وجود العقبات الواضحة. وينبغي لنا ألا نسمح للتباينات وللتعقد البالغ للمصالح بتقويض تصميمنا. وينبغي أن تمهد المفاوضات التي تجرى في ديربان، على أساس مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في كانكون، واتفاق كوبنهاغن، الطريق نحو اعتماد سريع لنظام عالمي لما بعد كيوتو.

وهناك تحد واضح وماثل الآن. فبينما نسعى إلى وضع العالم على مسار النمو المستدام والمنصف، يتعين علينا، في الوقت ذاته، التعامل مع إحدى أشد الأزمات الاقتصادية والمالية في العصر الحديث. وقد كشفت هذه الأزمة، التي لا تزال تلحق الخراب بالشؤون الدولية، عن وجوه ضعف أنظمتنا المالية والاقتصادية، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وأصبح واضحا أن النظام المالي العالمي لم يتكيف بعد لواقع المنافسة العالمية. ولا ريب أن إدارة النظام الاقتصادي والمالي برمته باتت بحاجة إلى المراجعة، وأن الميزانيات، بما في ذلك ميزانية الأمم المتحدة، ينبغي وضعها تحت الرقابة الصارمة.

والخيارات محدودة في أوقات الأزمات. ويمكننا الخوض في مناقشات لا نهاية لها بشأن ”ما كان ينبغي القيام به“ أو ”ما الذي يمكن القيام به“. غير أن هذا ليس وقتاً مناسباً لمثل هذه المناقشات، بل هو وقت للعمل. وكما قال رئيس المجلس الأوروبي، في ذلك اليوم، هنا في هذه القاعة، ”علينا أن نعمل، من أجل دعم قوى الأمل، ومكافحة مسببات القلق“. (انظر A/66/PV.15) ونحن ندعم هذا الخيار. فهناك حاجة إلى الإصلاحات التي تفضي إلى التقيد الشامل بمبادئ الحكم الرشيد، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة. وذلك هو الخيار الوحيد. ولا يمكن أبدا لبلد لا يتمتع مواطنوه بالمساواة والكرامة أن يكون بلداً غنياً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فرانسيسكو ألفاريز دي سوتو، نائب وزير الخارجية في جمهورية بنما.

السيد ألفاريز دي سوتو (بنما) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف بالنسبة لي أن أخاطب المجتمع الدولي لأعرب أولا وقبل كل شيء عن سرور حكومة جمهورية بنما بانتخاب معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والستين.

ويشعر وفد بنما بالارتياح لعقد هذه المناقشة العامة، في حضور الأمين العام، وممثلين عن مختلف الدول الأعضاء والمراقبين والمنظمات. ونود أن نهنئ رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين على عمله الممتاز.

وقد دعانا الرئيس النصر إلى تركيز هذه المناقشة على تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع الصراعات وحلها. وتدعونا أهمية هذا الموضوع إلى التفكير بعمق في أبعاده المتعددة، نظرا إلى كون الوساطة أداة أساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وبنما بلد متعدد الأعراق، يتعايش فيه الناس من مختلف الأعراق والثقافات والعقائد واللغات، في وئام وحرية،

ويعتبر فيه حب الديمقراطية النيابية، واستقلال واحترام سيادة جميع الدول وأيديولوجياتها، وسلامتها الإقليمية، صفات محددة وثابتة، مميزة لدولتنا.

وفي رأينا، ستدعو بنما دائما، بصفتها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، إلى صون السلام والأمن الدوليين، وتشجيع الحوار بين الدول الأعضاء، وتعزيز الديناميات المتعددة الأطراف، وتيسير مهمة الأمم المتحدة. ويعود ذلك، إلى حد كبير، إلى الخبرات المتراكمة عبر مجرى التاريخ الدبلوماسي لبلدنا. فعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود مضت، عقد مجلس الأمن للمرة الثانية والأخيرة، جلسة استثنائية بعيدا عن المقر، بهدف التوسط سياسيا لحل التنازع الجاري بشأن سيادة بنما على قناتها والأراضي المتاخمة لمنطقة القناة، التي كانت في ذلك الوقت، الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر عليها. وقد كانت تلك الجلسة الاستثنائية المنصة التي دشنت القضية البنمية على المسرح الدولي.

وكانت الإرادة والتدخل المشتركان من قبل أعضاء هذه الجمعية العامة اللامعة، على نحو ما تبيّن في قرارها التاريخي ٣١/١٤٣ لعام ١٩٧٦ هما العامل الذي ألهم إلى حد كبير التوقيع على المعاهدات بين بنما والولايات المتحدة في عام ١٩٧٧. واليوم فإن قناة بنما، التي أصبحت تماماً تحت سلطتنا ذات السيادة، إحدى أهم دعائم تنميتنا الاقتصادية، وتشرف على القناة إدارة بنمية تعمل لصالح جميع الدول. وسيشعر البنميون دائما بالامتنان للأمم المتحدة على هذا النجاح النبيل الذي أحرزته تعددية الأطراف.

في ثمانينات القرن الماضي، أنشئت مجموعة كونتادورا في بنما بوصفها آلية للوساطة المتعددة الأطراف. وقد شكلت تحالفا من دول أمريكا اللاتينية التزم بإرساء الديمقراطية وتحقيق التعاون الاقتصادي والأمن الإقليمي، وأدى إلى اتفاق إسكيبولاس للسلام – وهو تقدم شامل في توطيد السلام في أمريكا الوسطى. وكانت مجموعة كونتادورا السلف لمجموعة ريو، التي تشكل اليوم آلية مهمة للتشاور والتنسيق في أمريكا اللاتينية.

وعندما استعدنا ديمقراطيتنا في أوائل تسعينات القرن الماضي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شرعنا كأمة في إجراء مشاورات مستدامة فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الحكومة والمجتمع المدني، من أجل تعزيز مؤسساتنا الإدارية، وتأمين عودة قناة بنما إلى بنما، والتغلب على أوجه التفاوت في بلدنا، وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أولوياتنا الإنمائية.

وفي أثناء العقدين الماضيين، وفرت لنا ثقافتنا المعنية بالحوار المهارات اللازمة لتحويل بلدنا إلى مجتمع ديمقراطي ونشط يتقدم بخطى ثابتة تحت الإدارة الحالية لرئيس الجمهورية، ريكاردو مارتينيللي بيروكال.

ونتيجة لذلك، يعتبر اقتصاد بنما الآن ثاني أكبر اقتصاد تنافسي في أمريكا اللاتينية، وفقا لنظام التصنيف التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، في ضوء نظامنا المالي الذي هو من الطراز الأول وموانئنا وهياكلنا الأساسية اللوجستية المتعددة النماذج ذي الجودة العالية، والتكنولوجيا التي تتسم بالكفاءة -- ويجتمع كل هذا في بيئة مفتوحة أمام الأعمال التجارية وتولد مصالح عالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تطلعاتنا القوية نحو تحقيق النمو الاقتصادي وإدارتنا الفعالة للدين العام، بالإضافة إلى النظام المالي المستمر والمناسب واليقظ، كانت العوامل المحددة لمرتبتنا الاستثمارية التي تم تحقيقها مؤخرا في ظل مستقبل مستقر، وفقا لوكالات التصنيف الرئيسية. وبالمثل، بدأنا بتنفيذ برنامج عمل تعاوني نشيط في مجال تبادل المعلومات والشفافية المالية. وقد اعتمدنا جميع التدابير المقترحة، التي مكنتنا من الامتثال لتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الخصوص. ومع

ذلك، لم تكن رحلة النجاح هذه أمرا سهلا، ولا تزال أمامنا تحديات كثيرة في المستقبل.

وأعتقد أن جميع الحاضرين هنا اليوم سيتصدون للتحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في عملية متماسكة لتحقيق إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي وإصلاح مؤسساته وآليات المراقبة التابعة له. وتدرك بنما هذه الحاجة تمام الإدراك، ويتطلب منا جدول أعمالنا الدولي المشاركة الفعالة في الآليات المتعددة الأطراف الرئيسية ومنتديات التكامل الاقتصادي والتجاري في مجالات الاستثمار، والسياحة والتكنولوجيا، لصالح مواطنينا. وتعتقد بنما أن هذه الجهود يجب أن تعززها الاقتصادات الكبرى دونما تأخير إذا كنا نرغب بصدق في التغلب على الاضطرابات في الأسواق العالمية.

كما يعتقد بلدي أنه بغية كفالة مناخ اقتصادي ملائم، يجب منع اندلاع الصراعات المحلية. ويعتمد هذا، في جملة أمور، على مدى فعالية النظام الديمقراطي، والأمن العام، واحترام حقوق الإنسان، والإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية، والتسامح، والحصول على خدمات الرعاية الصحية والتصحاح، والقدرة على تحمل أسعار السلع الأساسية، والحكم الرشيد، والتنمية الشاملة والمتوازنة.

وقد التزمنا في بنما، بعدما عشنا مدة ٢١ عاما تحت حكم الدكتاتورية العسكرية – حتى عام ١٩٨٩ – التزاما قويا بالديمقراطية كوسيلة للحل السلمي للتراعات التي تحدث في مجتمعنا. والتجارب التي عانينا منها تحت ذلك الحكم الدكتاتوري دفعتنا إلى التكلم بشكل لا لبس فيه، في المنتديات الثنائية والمتعددة الأطراف، لصالح تعزيز فعالية المؤسسات الديمقراطية أو إعادة إنشائها، كلما اقتضى الأمر ذلك. وقد أدى بنا هذا إلى أن نعرب بكل وضوح عن موقفنا في الدفاع عن الديمقراطية في حالات من قبيل الحالة في هندوراس، ومحاولة الانقلاب الفاشلة في إكوادور، والربيع العربي، الذي جعل رياح الحرية تهب على تلك المنطقة من العالم.

إن مهمة حل التراعات التي تؤدي إلى نشوب الصراعات الدولية تقع أساسا على عاتق الدول التي أدت خلافاتها إلى إثارة الصراعات المعنية. وبالرغم من ذلك، فإن الأمم المتحدة، بوصفها مركز الدبلوماسية العالمية، يجب أن تعمل بشكل متزايد على إضفاء صفة الكمال على فن الوساطة كوسيلة لحل التراعات الدولية. ولا يمكننا أن ننسى أبدا أن هذا مبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الوارد في مادته ٣٣ – وهي الولاية التي أدت إلى تحقيق إنجازات عديدة حول العالم، حيث تغلبت الحكمة والتفاهم المتبادل والاتفاق على العدوان والكراهية والدمار.

وقد شكلت الوساطة والحوار أساس الموقف الذي اتخذته بنما فيما يتصل بالصراعات التي تؤثر في السلام والاستقرار السياسي الدولي. واسمحوا لي أن أشير في ذلك الصدد إلى أن حكومة جمهورية بنما تعتقد أن من حق الشعب الفلسطيني أن نعترف بدولته، ولكن عليه أن يحل أولا خلافاته مع جارته إسرائيل، التي لها الحق أيضا في التعايش السلمي في وئام مع فلسطين والدول الأخرى في المنقطة. ولا يوجد حل أفضل من الحل الذي يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

كما نثق بنتائج الحوار بين الأطراف في حالة الصين. وتدعو بنما، مع كل الاحترام للهدنة الدبلوماسية القائمة، إلى مشاركة أكبر من جانب تايوان في المنتديات والمبادرات الدولية، اعترافا بأن شعبها يود أن يساهم في تحقيق السلام والرفاه العالميين.

لذلك السبب، وبالنظر إلى أهمية هذا الحكم المهم من أحكام القانون الدولي، ندعو الأمين العام ورئيس الجمعية

العامة إلى مواصلة تعزيز دور الوساطة وتقويته بوصفه استراتيجية قابلة للبقاء للحل السلمي للتراعات.

ومع ذلك، بغية أن تواصل منظومة الأمم المتحدة أنشطة الوساطة السلمية الفعالة، يجب أن تفي كل دولة عضو بالالتزامات التي تتعهد بها، لكي تتمكن المنظمة من الاعتماد على الموارد الكافية. وهذه الدعوة إلى التعاون الدولي مهمة بشكل خاص في هذه الأوقات التي تسود فيها القيود المتعلقة بالميزانية في العديد من البلدان، وبالنظر إلى أن المنافسة الشديدة على الموارد الشحيحة تشكل أحد الأسباب الرئيسية للصراعات المسلحة.

إن بنما بلد له تاريخ طويل وملحوظ في تحقيق السلام والمصالحة. وفي رأينا، إن أفضل خيار عندما نواجه خطر اندلاع صراع مسلح هو الحوار الدبلوماسي الشامل والشفاف وغير المشروط بين الأطراف.

ونعرب عن ترحيبنا باحتفال المجتمع الدولي في تموز/يوليه ٢٠١١ بمعلم مهم على درب بناء هيكل للأمن الجماعي، عن طريق اتخاذ قرار بالإجماع تحت عنوان ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب التراعات وحلها“ (القرار ٦٥/٢٨٣). ويشكل توافق الآراء ذلك انتصارا للعقل على خيار المواجهة السخيف والضار. ولقد شاهد المجتمع الدولي بكل وضوح المزايا الكبيرة للاستثمار في الجهود المتضافرة من أجل توطيد السلام قبل أن يتطلب الأمر احتواء المآسي الإنسانية الناجمة عن الصراعات العنيفة، مثلما شاهدنا ونشاهد في الصومال، على سبيل المثال، حيث يسود الجوع والأمراض والدمار.

ولقد علمنا تاريخ البشرية أن الجوع والفقر والجهل والظلم وأوجه عدم المساواة الاجتماعية أمور تسبب أكبر الأخطار التي تهدد السلام والأمن. وإذا أردنا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نحافظ على عزمنا على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فلا بد لنا من أن نأخذ بزمام المبادرة في كفالة أن يقوم السلام لا على الإجراءات المتخذة كرد فعل على أعمال العدوان العسكرية أو السياسية، وإنما على الإيمان بتساوي حقوق الإنسان الكونية في كل أركان المعمورة وعلى ضمان تلك الحقوق.

ولما كنا نؤمن بالدور القيم الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به، فإن بنما تشعر بالفخر بأن تشاطر هذه الجمعية حقيقة أن حكومة الرئيس ركاردو مرتينلّي قد اقترحت تأسيس مركز إقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تابع للأمم المتحدة، بهدف تعزيز التنسيق والاتصالات بين الوكالات الإقليمية، وعلى وجه التحديد بين أجهزة الأمم المتحدة الستة عشر الموجودة فعلا في بنما. وستتولى الحكومة الوطنية تمويل المشروع، الذي سيشكل نموذجا فريدا لأفضل الممارسات في تنفيذ التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية والعالم.

أثناء العقد الماضي ساهم الموقع الجغرافي المتميز لبلدي والهياكل الأساسية اللوجستية المتوفرة في بنما العاصمة في اجتذاب شتى منظمات المعونة الإنسانية. وقد شجع ذلك بنما على النهوض بتشييد مركز إقليمي للوجستيات اللازمة للمساعدة الإنسانية في الأمريكتين. وسيجري إعداد ما يلزم للمركز الإقليمي من اتفاقات ضرورية لتسريع دخول وخروج المعونة الإنسانية للمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية أو غيرها، مثل الكارثة التي وقعت في هايتي في العام الماضي، حيث لا يزال جدول أعمال المنظمات الإنسانية الدولية ضروريا جدا.

وبهذه المشاريع نؤكد من جديد التزامنا بالنظام المتعدد الأطراف وبمنظمة الأمم المتحدة، وندلل على أننا يمكننا، بصفتنا بلدا ناميا صغيرا من فئة بلدان الدخل المتوسط

الأدنى، أن نيسر التعاون الدولي حتى في هذه الأوقات من الصعوبة الاقتصادية التي تعاني منها الإقتصادات الكبيرة.

وبنما لا تريد أن تضيّع هذه الفرصة لتتوجه، أمام الجمعية، بدعوة إلى التفكير في التحديات البيئية والسياسية والاجتماعية التي تواجهها بلداننا كافة والتي يتحتم علينا أن نتغلب عليها، مرة أخرى، عن طريق الحوار والتعاون فيما بين الدول، في جهد للتصدي لتلك التحديات العالمية.

لا ريب في أن أحد أكبر تلك التحديات هو التحدي الذي يفرضه تغير المناخ والآثار المترتبة عليه. ويشكل تغير المناخ أولوية في السياسية الخارجية لبلدي على الصعيد البيئي. ونظل ملتزمين بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز المنظمات البيئية الدولية وبالنضال في سبيل إيجاد حلول مشتركة لأسباب تلك الظاهرة وآثارها.

وكجزء من دعمنا لمبادرات المنظمة ذاتها ولفائدة المجتمع الدولي، سنستضيف اجتماع الأفرقة العاملة المخصصة في إطار اجتماع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، الذي سيعقد قريبا في دربان، في جنوب أفريقيا. وستجتمع تلك الأفرقة العاملة في بنما في الفترة من ١ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر لتعزيز النماذج الصالحة لفترة التزام ثان بتخفيض الانبعاثات الكربونية من قبل البلدان المتقدمة النمو والعمل على استقرار درجة حرارة الكوكب، ليتسنى تحقيق التقدم في التنفيذ الكامل للاتفاقية الإطارية عن طريق آليات للتعاون الطويل الأمد.

وبنما يحدوها الأمل أن يكون الاجتماع بمثابة جسر يربط بين النتائج المحققة في اجتماع المكسيك والنتائج التي ربما تتحقق في الاجتماع المقرر عقده في جنوب أفريقيا، لأن من الضروري وضع أهداف طموحة واضحة وشفافة. كما يجب تأكيد الإرادة السياسية للبلدان المتقدمة النمو من جديد، لأنها تتحمل المسؤولية الأولية بموجب الاتفاقية.

ختاما، وحسبما ذكر الأمين العام وأصاب في الخطاب الذي افتتح به المناقشة العامة: ”إنقاذ كوكبنا وانتشال الناس من هوة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، إنما هي جميعاً معركة واحدة لا تتجزأ“. (A/66/PV.11)

لذلك السبب تجدد بنما، مرة أخرى أمام الجمعية العامة، التزامها تجاه أسرة الأمم بالعمل في سبيل عالم يمكن أن يحل فيه أخيرا محل الحرب والبغضاء الطائفية والتمييز والتعصب والتدمير المرتكب تحت بيارق ومذاهب مختلفة لا تولّد سوى الفقر والتعاسة بدون أي مبرر – أن يحل الحوار والتفاوض والتعاون والصداقة النابعة من اختلافات كانت دائما، بعكس ما يقال، مصدرا للثراء والرفاهية لشعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إسبن بارث إيد، نائب وزير خارجية النرويج.

السيد إيد (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): منذ أن اجتمعنا هنا آخر مرة، حدثت تغيرات كبيرة اكتسحت العالم. فما فتئنا نشهد الربيع العربي. وما فتئ الناس يثورون ضد الحكم الاستبدادي ويطالبون باحترام القيم الأساسية التي تشكل ركيزة هذه المؤسسة ذاتها. إن طغاة الحكم المطلق، الذين فشلوا و لم يقدموا لشعوبهم آفاق حياة أفضل في رحاب الحرية والكرامة، أطيح بهم. لكن النداءات الشعبية من أجل الإصلاح في سوريا تواجه الآن برد عنيف. وإننا نحث النظام السوري على احترام المطالب المشروعة للشعب بالديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية.

في تموز/يوليه رُفع علم جديد في جوبا عندما احتفلنا بميلاد دولة جديدة. وفي يوم الجمعة الماضي خاطَبَنا الرئيس سيلفا كير، رئيس جمهورية جنوب السودان، من على هذا المنبر بصفته قائد أحدث دولة عضو (انظر A/66/PV.19). والفضل في ذلك يعود، أولا وقبل كل شيء، إلى الرؤيا

والإرادة اللتين أبداهما شعب وقادة السودان وشعب وقادة ما أصبح الآن جمهورية جنوب السودان. لكن هذا ما كان يتيسر لولا الدعم الدائب من المجتمع الدولي. وذلك يدلل على أهمية الوساطة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

غير أننا نعرف أن السلام ضعيف. ويجب على المجتمع الدولي أن ينسق مساعداته وأن يوائمها مع أولويات حكومة جنوب السودان. ولا بد من تسوية المسائل المعلقة عن طريق المفاوضات. ويجب علينا أن نساهم في وضع الأسس اللازمة لدولتين تتمتعان بمقومات البقاء، حتى تتمكن كلتاهما من العيش في سلام.

وفي كوت ديفوار وليبيا، برهنت الأمم المتحدة مرة أخرى على قيمتها بمعالجة حالتين من أشد الحالات الحافلة بالتحديات في العالم. وإن العزم الذي أبداه مجلس الأمن بشأن ليبيا أعاد تأكيد دوره الحاسم في الحكم العالمي والأمن الدولي – وهو الدور الذي أناطته به الدول الأعضاء عن طريق ميثاق الأمم المتحدة. ثمة أوقات لا مناص فيها من استخدام القوة. وعندما يتصرف مجلس الأمن يصبح الأمر بأيدينا – نحن الدول الأعضاء – بأن نضع قراراته موضع التنفيذ. ولقد كانت مشاركة النرويج في الحملة العسكرية في ليبيا، أولا وقبل كل شيء، تعبيرا عن إيماننا بنظام عالمي تقوده الأمم المتحدة وبمبدأ المسؤولية عن الحماية.

كما أن الاستجابة في مسألة ليبيا كانت معلما تاريخا من حيث العدالة الدولية. فلأول مرة أجمع مجلس الأمن على اختيار طريق إحالة الجرائم ضد الإنسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن محاربة الإفلات من العقاب والنهوض بسيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية شروط أساسية لمنع الصراع وحماية المدنيين.

النهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتعزيزها مسؤولية يتحملها الجميع. ورفض الامتثال للمبادئ المتفق عليها عالميا في ذلك المجال ليس مقبولا أبدا. وإن الاستثمار في مستقبل الفتيات والنساء وتمكينهن حتى يتسنى لهن أن يشاركن مشاركة تامة في الحياة السياسية والاقتصادية للدول شرط جوهري أيضا للنمو الاقتصادي والرخاء. ويتوفر دليل دامغ على أن الدول التي تفشل في الاختبار في هذا المجال وتواصل سياسات القمع والتمييز بين الجنسين ستظل تعاني من الفقر.

في العام الماضي أكدنا من جديد التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية. واتفقنا على تسريع جهودنا. وفي الأسبوع الماضي رأينا دليلا جديدا على تحقيق نجاحات باهرة وإنجازات إيجابية في سعينا إلى تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات. وأدت القيادة السياسية القوية والشراكات الجديدة والسبل المبتكرة إلى إحراز تقدم حقيقي. وكانت مبادرة الأمين العام العالمية ”كل امرأة وكل طفل“ مفيدة في هذا الصدد. ولكن زيادة التقدم يجب ألاّ تكون أمراً مسلّماً بها. وستواصل النرويج التركيز على حقوق المرأة وتعزيز دور المرأة في التنمية. وسوف نعارض بشدة أي جهود ترمي إلى عكس مسار التقدم. ويجب أن نواصل تصميمنا على تنفيذ منهاج عمل بيجين.

ولقد أثبتت الأهداف الإنمائية للألفية أنها أداة هائلة لتحسين حياة ملايين الناس. ولكن لا يزال ينبغي القيام بعمل كثير. وهناك موارد كثيرة غير مستغلة في العديد من البلدان التي تكافح من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فتوسيع القاعدة الضريبية، وجعل تحصيل الضرائب أكثر فعالية، ووقف تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة، ومكافحة الفساد كلها تدابير يجب أن تستخدم تماماً في مكافحة الفقر. وسوف يؤدي النجاح في ذلك أيضاً إلى تحسين العقد الاجتماعي في البلدان الخارجة من دائرة الفقر أو الصراعات. وهذه مسؤولية تقع بشدة على عاتق الدول منفردة.

ومع مؤتمر المناخ في ديربان الذي لم ينعقد سوى قبل شهرين، يجب علينا جميعاً أن نؤدي دورنا في إنجاحه. وتنفيذ اتفاقات كانكون أمر حاسم الأهمية. ويجب تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ. وينبغي لمؤتمر ديربان أن يقدم خريطة طريق يمكنها أن تسد الفجوة بين كيوتو ونظام جديد للمناخ أكثر طموحاً ويشمل جميع مصادر الانبعاثات الرئيسية.

وثمة اليوم ١,٤ بليون نسمة يفتقرون إلى إمدادات الطاقة الكهربائية المعقولة التكلفة والموثوق بها. ويجب علينا أن نكافح تغير المناخ، مع تعزيز التنمية. ودعوة الأمين العام إلى توفير الطاقة المستدامة للجميع هي بالتالي موضع ترحيب كبير. وإلى جانب البلدان الشريكة، ستطلق النرويج مبادرة جديدة للطاقة في هذا الخريف. والغرض من ذلك زيادة توليد الطاقة المستدامة والإسراع بالتحول إلى الكفاءة في استخدام الطاقة. وسوف يعزز التمويل الجديد الحوافز لقطاع الطاقة في البلدان الشريكة. وسوف تجذب هذه الحوافز بدورها رؤوس أموال جديدة لمشاريع الطاقة. ونحن مصممون على كفالة إحراز تقدم ملموس في ريو بشأن جدول الاعمال المعني بالحصول على الطاقة.

والآن، بعد ٢٠ عاماً على مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالتنمية المستدامة، يجب على دول العالم أن تجدد الشراكة من أجل التنمية المستدامة. والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضروريان في هذه الشراكة. وتلتزم النرويج بالتوصل إلى نتيجة ناجحة في مؤتمر ريو لعام ٢٠١٢.

لقد صوّتت النرويج في هذه الجمعية عام ١٩٤٧ لصالح إنشاء دولتين في فلسطين السابقة التي كانت تحت الانتداب. وفي عام ١٩٤٩، أيدنا أيضاً الدعوة الواردة في القرار ١٨١ (د-٢) للنظر بعين العطف إلى تقديم طلب من أيٍّ من الدولتين لقبول عضويتها في الأمم المتحدة. وصوّتنا لصالح قبول إسرائيل دولة عضواً. وارتكزنا في قرارنا حينذاك على البيانات والتفسيرات التي قدمها الوفد الإسرائيلي. وأوضحت إسرائيل على نحو مقنع لماذا ينبغي للاعتراف والعضوية عدم الانتظار حتى يجري حل المسائل العالقة بشأن الحدود، واللاجئين، والقدس، والسلام مع البلدان المجاورة. وعندما قبلت هذه الجمعية إسرائيل دولة عضواً، أشارت إلى تلك البيانات والتفسيرات.

ومنذ ذلك الحين، ترتكز السياسة النرويجية على رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. والنرويج وقفت دائماً إلى جانب إسرائيل وحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي. ونحن نؤيد كذلك حق الفلسطينيين في إقامة دولة وبناء السلطة الفلسطينية.

وإحدى المسائل الرئيسية المعروضة على هذه الجمعية العامة هي المسعى الفلسطيني لنيل الاعتراف. والأمر المشروع للشعب الفلسطيني أن يأتي إلى الأمم المتحدة في ظل الظروف الراهنة. فهذا لا يتعارض مع عملية التفاوض، ولا يعبّر عن النزعة الأحادية. وترحب النرويج بدعوة المجموعة الرباعية إلى إجراء مفاوضات بشأن اتفاق شامل يتعلق بمسائل الوضع النهائي العالقة ويُبرم في غضون سنة.

ومع ذلك، إن الحالة على الأرض تتغير بطرق عدة. فقبل أيام قليلة، أكد فريق المانحين المعني بدعم السلطة الفلسطينية النجاح في بناء المؤسسات المحلية. وخضع أداء المؤسسات العامة الفلسطينية للتدقيق من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. وجاء استنتاجهم المشترك أن الفلسطينيين قادرون تماماً على إدارة دولة.

ولقد أكد الرئيس عباس يوم الجمعة على التزامه بحل مسائل الوضع النهائي من خلال المفاوضات. كما أكد لنا التزام السلطة الفلسطينية بالتقيد بميثاق الأمم المتحدة،

وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان.

ويظل الاحتلال العقبة الرئيسية التي تعترض بناء المؤسسات الكاملة. فالتدابير التي يتخذها الاحتلال تغير شكل الأراضي في الضفة الغربية والقدس الشرقية بطرق تقوض المفاوضات، وتجعل قريباً رؤية قيام دولتين بعيدة المنال. ومجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية رفضت جميعها مشروعية هذه التغييرات الانفرادية.

وينبغي الاعتراف باستعداد الفلسطينيين لإقامة دولة وبالبيانات والتعهدات التي قطعوها على حد سواء. وتتطلع النرويج إلى الترحيب بفلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ومن الحيوي أن نواصل تحسين وتعزيز الأمم المتحدة، لكي تتمكن من أن تخدمنا بفعالية في أوقات التغيير. فنحن، الدول الأعضاء، لم نكفل إجراء إصلاحات واسعة النطاق بما فيه الكفاية. ونحن لم نزوّد الأمم المتحدة بالموارد اللازمة للاضطلاع بالولايات التي نعتمدها. إننا نحدد الأهداف النبيلة، ولا نعمل إلاّ على تقويضها في عملية وضع الميزانية. ونواصل الطلب إلى الأمم المتحدة القيام بالمزيد بتكلفة أقل. وإذا كان هذا ما نريده، فيجب أن نعطي الأمين العام قدراً أكبر من المرونة.

إن الرؤية المتمثلة في عمل الأمم المتحدة كجسم واحد يقوضها بعض الأوقات تدخلنا وإصرارنا على المشاريع ذات المصلحة الخاصة، وتخصيص الأموال والتزامات الإبلاغ المالية الشاملة والمحيّرة، وفي بعض الأحيان المتضاربة داخلياً. والتجزئة لا تبدأ في الأمم المتحدة. إنها انعكاس للأولويات والإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أدلي بملاحظة أخيرة. نأسف بشدة لأن هذه المنصة قد أسيء استخدامها مرة أخرى لتعزيز الآراء المتطرفة والادعاءات التي لا أساس لها. وهذا لا يخدم سوى التحريض على الصراع بدلاً من تسوية الخلافات. إننا لن نتخلى عن سلطة وجودنا في هذه القاعة، ولكننا سنواجه، بدلاً من ذلك، هذه المواقف من على هذا المنبر. وتهدف المناقشة العامة إلى لفت الانتباه إلى التحديات الحالية، والإعراب عن آرائنا وتشاطرها وإرساء الأساس لحوار بناء.

وفي عالم سريع التغيّر، يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على التكيف مع التحديات الجديدة والجهات الفاعلة الجديدة والحقائق الجغرافية السياسية الجديدة. وكما ذكّرنا الأمين العام يوم أمس، فإن المسؤولية تأتي مع السلطة. وقبل كل شيء، إن الأمم المتحدة جيدة بقدر ما تكون النتائج التي تسفر عنها جيدة. ونحن لا يُحكم علينا بأقوالنا، ولكن بأعمالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة لوسي مونغوما، السكرتيرة الدائمة في وزارة خارجية زامبيا.

السيدة مونغوما (زامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في المقام الأول أن أتقدم بخالص التهاني إلى الرئيس على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وفي السياق نفسه، أشكر معالي جوزيف ديس على قيادته للدورة الخامسة والستين. كما أغتنم هذه الفرصة لتهنئة معالي السيد بان كي – مون على إعادة تعيينه أميناً عاماً للأمم المتحدة.

كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيباً حاراً وقلبياً في مجتمع الأمم بجمهورية جنوب السودان عقب استقلالها في ٩ تموز/يوليه. ونثني على كلتا حكومتي السودان وجمهورية جنوب السودان للانتقال السلس أثناء عملية تسليم السلطة وتسلّمها.

تحث زامبيا البلدين على حل ما بينهما مسائل معلقة ودياً والعمل على المحافظة على علاقات سلمية، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

موضوع الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“ يتسم بالوجاهة فعلا، بالنظر إلى الصراعات المتنوعة المنتشرة حول العالم التي تهدد السلم والأمن الدوليين. والاضطرابات التي اندلعت مؤخراً في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لا تعطي بعداً جديداً للحالة السياسية في تلك المنطقة فحسب بل تلقي أيضاً الضوء على الحاجة إلى الوساطة لتفادي نشوب القتال.

يود وفد بلدي أن يؤكد على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على حل الصراعات في القارة الأفريقية، بما في ذلك الحالة في ليبيا، من خلال الأطر التي وضعها الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن الحلول المحلية يمكن أن تحظى بقدر أكبر من الاحترام والقبول من جانب جميع أطراف الصراع.

في هذا الصدد، تعرب زامبيا عن تأييدها لجهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، وتدعم خارطة الطريق لحل الأزمة في ليبيا التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات بالاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمتهم السابع عشر المعقود في مالابو بغينيا الاستوائية هذا العام. وفيما يتعلق بليبيا، تشاطر زامبيا الشعب الليبي مشاعر الارتياح بتخلصه من قائد ارتكب فظائع وحشية بحق شعبه.

لكننا يجب أن نعرب عن مخاوفنا الجدية إزاء الفظائع الجديدة التي يجري ارتكابها ضد الأشخاص من ذوي البشرة السوداء، سواء كانوا مواطنين أو مهاجرين من البلدان الأفريقية. وندعو هذه المنظمة إلى إرسال رسالة قوية تفيد بأنها لن تكتفي بمتابعة مرتكبي هذه الفظائع كما فعلت مع القذافي، بل ستقوم بالتحقيق الشامل في جميع المزاعم. سيكون من المأساوي أن تدير الأمم المتحدة، في خضم الابتهاج بتنحية القذافي، ظهرها للانتهاكات التي لا تزال تُرتَكب.

لا يزال الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يمثل مصدر قلق رئيسي للسلم والأمن الدوليين. نحن نتفهم دواعي إحباط الشعب الفلسطيني من المفاوضات الطويلة التي وصلت إلى حالة من الجمود التام في السنوات الأخيرة. في ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجدداً أن زامبيا تعترف بالدولة الفلسطينية ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وعلى نفس المنوال، تعترف زامبيا بدولة إسرائيل وبحقها في العيش في سلام مع جارتها الفلسطينية.

يشكل الجفاف في القرن الأفريقي حالة طوارئ إنسانية تهدد حياة ١٢ مليون من الناس. مع أن عدم انتظام هطول الأمطار في السنوات الماضية هو السبب الرئيسي للجفاف، فإن عدم الاستقرار والعنف السائدين في الصومال يعوقان قدرة ذلك البلد على الاستجابة الفعالة للأزمة. تعهدت زامبيا بتقديم عدة أطنان مترية من المواد الغذائية والنقد من الحكومة والقطاع الخاص.

لا تزال الحاجة ماسة للتصدي لعدم الاستقرار السياسي والعنف في الصومال. لذلك فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى تنفيذ توصيات الممثل الخاص للأمين العام في الصومال التي دعا فيها إلى إنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة هناك.

قبل أسبوع بالضبط، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أجريت انتخابات عامة في بلدي. وفي يوم الجمعة، بعد ثلاثة أيام، نُصِّب الرئيس الخامس والأحدث للبلد، السيد مايكل شيلوفيا ساتا. وعن طِيب خاطر، تنازل الرئيس المنتهية ولايته، وسلّم السلطة. جرى الأمر بسلاسة وفي جو سلمي. فكان ذلك انتصاراً للديمقراطية في بلدي. تؤمن زامبيا إيماناً قوياً بسيادة القانون، وتقلقها حالات النزوع إلى التغيير غير

الدستوري للحكومات، وهذه توجهات تجد في بعض الحالات دعماً نشطاً من بلدان قوية في المجتمع الدولي.

للاستقرار السياسي الذي لا تزال زامبيا تتمتع به تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في البلد. وخلال العقد الماضي، بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٤ في المائة. ولئن كان ذلك النمو يعكس الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي وأسعار النحاس الجيدة، فقد قام أيضاً على أساس البيئة السياسية المستقرة في زامبيا وتحسّن سجل الحوكمة. في عام ٢٠١١ نتوقع أن نوطد ذلك الأداء القوي بمعدل نمو يقدر أن يتجاوز ٧ في المائة، ولا تتفوق عليه إلا معدلات النمو البالغة ٩,٢ في المائة في بلدان آسيا النامية، ويزيد كثيراً على معدل النمو المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء، البالغ ٥,٥ في المائة.

وبالرغم من تلك الاتجاهات الاقتصادية، لا تزال زامبيا تواجه تحدياً يتمثل في ترجمة نموها الاقتصادي في شكل خفض معتبر في معدلات الفقر وتحسين عام في مستويات معيشة مواطنيها. ما نتوخاه هو أن تتوزع فوائد النمو الاقتصادي على نطاق واسع بين جميع السكان. ونأمل أن نحقق ذلك بمواصلة تعزيز مؤسسات الحوكمة لدينا، والمحافظة على السلام والاستقرار، وكفالة أن نظل منفتحين أمام الفرص التي تتيحها للاقتصادات النامية التجارةُ الدولية وتبادل الأفكار والتجارب.

يسترشد برنامج التنمية الاقتصادية في البلد بالرؤية الوطنية، التي تتطلع زامبيا بموجبها إلى أن تصبح بلداً متوسط الدخل مزدهراً بحلول ٢٠٣٠. لقد تم تفعيل البرنامج الوطني من خلال خطط إنمائية وطنية خمسية. في الوقت الحالي، يعمل البلد في إطار الخطة الإنمائية الوطنية السادسة، وهي بعنوان ”استدامة النمو الاقتصادي والحد من الفقر“. بفضل هذه الإنجازات، زامبيا في سبيلها إلى تحقيق ثمانية أهداف من الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١١.

بعد أربع سنوات، سيحل الموعد المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن أحرزت زامبيا تقدماً مشهوداً في اتجاه بلوغ أهداف عام ٢٠١٥، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الوصول إلى التعليم، وخفض معدلات وفيات الأمهات والمواليد والأطفال دون سن الخامسة، وسوء التغذية لدى الأطفال، فإن هذه الإنجازات تواجه خطر الانتقاض، ما سيدفع البلد إلى خارج الطريق الصحيح، وذلك بسبب الآثار السلبية المتعددة الأوجه لركود الاقتصاد العالمي، وعدم الوفاء بالالتزامات، والإمعان في خفض مستويات المساعدات المالية من شركاء التعاون. في ظل هذه الظروف، قد لا تحقق الكثير من البلدان النامية الأهداف الإنمائية للألفية. لذا فإن من المهم ليس فقط أن نبذل كل جهد ممكن لمساعدة البلدان على البقاء في الطريق الصحيح، بل أيضاً أن نشرع في التخطيط لإطار عمل لما بعد أهداف عام ٢٠١٥.

وإلى جانب التحديات التي تطرحها الأمراض المعدية، تأثرت زامبيا أيضاً بالظاهرة العالمية الناشئة المتمثلة في الأمراض غير المعدية. لقد نتجت عن الانتقال الاجتماعي – الديمغرافي والتكنولوجي المصاحب للتحضّر والتصنيع زيادةٌ في معدلات الأمراض غير المعدية في بلدنا. لذلك أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لاستضافتكم الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. غير أن وفدي يحرص على أنه مع التركيز على الأمراض غير المعدية، ينبغي كفالة الموارد اللازمة للأمراض المعدية، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، حتى لا تتبدد المكاسب التي تحققت في هذه المجالات.

اسمحوا لي بأن أعرب عن امتنان زامبيا للأمين العام على تنظيمه الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. لا شك في أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حظيت بأقل الدعم من بين اتفاقيات ريو، والاتفاقيتان الأخريان هما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ واتفاقية التنوع الحيوي. وعلى ضوء ذلك، نرحب ترحيباً شديداً بعقد الاجتماع الرفيع المستوى، باعتباره وسيلة لزيادة الوعي على مستوىً عالٍ بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة من قبل جميع الدول الأعضاء لتسليط الضوء على اتفاقية مكافحة التصحر بالقدر الذي نسلطه على الاتفاقيتين الأخريين.

وزامبيا تنظر إلى التصحر وتدهور الأراضي باعتبارهما مشكلة اقتصادية واجتماعية وبيئية رئيسية تتطلب اهتماما فوريا. وفي هذا الصدد، سعت الخطة الإنمائية الوطنية السادسة في بلدي للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥، إلى تعميم الإدارة البيئية عموما والإدارة المستدامة للأراضي بشكل خاص. ويتمثل التحدي أمام زامبيا الآن في حشد موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها لتنفيذ البرامج الواردة في الخطة. إن حشد الموارد لتنفيذ برامج لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف هو التزام مشترك من جانب جميع الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي لا تتأثر بالتصحر، كما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وفي جدول أعمال القرن ٢١ وفي خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة، في جملة أمور.

ولذلك، ندعو إلى التنفيذ الحكيم للقرارات الختامية المنبثقة عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التصحر وتدهور الأراضي الذي عقد مؤخرا. وندعو أيضا جميع الدول إلى ضمان توفير الموارد المالية الكافية لتنفيذ برامج تستهدف مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

وبالانتقال إلى الموضوع الرئيسي وهو تغير المناخ، الذي فاقمت آثاره السلبية من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، لم تكن الحاجة إلى وضع نظام دولي جديد نشط لتغير المناخ أكثر إلحاحا. وتتحمل البلدان الفقيرة، مثل بلدي، الآثار السلبية لتغير المناخ على نحو غير متناسب. وآثار تغير المناخ حقيقية وتؤثر بالفعل على زراعتنا والمياه والبنية التحتية، ونذكر بعض القطاعات على سبيل المثال لا الحصر. وكما قلنا مرارا، فإن الدول الغنية هي المسؤولة عن تزايد كميات الغازات الدفيئة في غلافنا الجوي بشكل لم يحدث في التاريخ، وهي المشكلة التي تسببت في الاحترار العالمي وتغير المناخ. لذلك، يجب على العالم المتقدم إظهار القيادة عندما يتعلق الأمر بالاتفاق على نظام دولي جديد بشأن تغير المناخ.

وتتطلع زامبيا إلى مؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في كانون الأول/ديسمبر. ونحن على ثقة أن هذه المحادثات سوف تبنى على النتيجة الإيجابية للمؤتمر الأخير الذي عقد في كانكون في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وأفريقيا، التي تستضيف هذه المحادثات للمرة الأولى، عقدت العزم على ضمان نتيجة ناجحة. بدأ الوقت ينفد ولم نعد قادرين على تحمل ترف محادثات غير حاسمة كل عام. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بإحراز تقدم وضمان التوصل إلى اتفاق في جميع المسائل المعلقة لتمهيد الطريق أمام نظام جديد بشأن تغير المناخ. وندعو أيضا إلى تفعيل فوري لجميع الصناديق المنشأة حتى الآن في إطار اتفاقية تغير المناخ، مما ييسر حصول البلدان إلى الموارد المالية التي تحتاج إليها.

وعقد الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان ديربان وبرنامج العمل لتذكير جميع الدول في الوقت المناسب بمواصلة تعزيز حقوق جميع الشعوب، بغض النظر عن العرق أو العقيدة كمواطنين متساوين في العالم. وزامبيا تلزم نفسها مجددا بالقضية العادلة لمكافحة أي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

مع اقتراب عام ٢٠١٢، يلوح الكثير في الأفق وتأمل زامبيا في ختام ناجح للمفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وهي معاهدة قوية ومتينة ستساعد في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتؤيد زامبيا أيضا معاهدة لتجارة الأسلحة تشمل جميع الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، ومكونات الأسلحة والمعدات ذات الاستخدام المزدوج والاستخدام النهائي العسكري، وإنتاج الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، تدعو زامبيا إلى معاهدة لتجارة الأسلحة على نطاق واسع يشمل الألغام الأرضية والأسلحة التقليدية التي تشملها بالفعل اتفاقات دولية محددة للأسلحة وكذلك الدعم التقني.

وقد ذكّر رئيس جمهورية سيراليون يوم الجمعة الماضي، بصفته منسق لجنة الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول العشر المعنية بإصلاح مجلس الأمن، الجمعية بالحاجة إلى التعجيل بالمفاوضات بشأن هذه المسألة الهامة. وتؤيد زامبيا ذلك البيان والتوجه. إن أفريقيا هي الآن واحدة من أكبر المناطق تمثيلا في الأمم المتحدة، حيث يصل تمثيلها إلى ٥٤ عضوا، وهو نفس عدد تمثيل آسيا. وفي الواقع أيضا أن ثلاثة أرباع المسائل المطروحة في جدول أعمال مجلس الأمن مسائل أفريقية.

وللأسف، أيضا فإن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي لا تتمتع بتمثيل في فئة العضوية الدائمة في المجلس. إضافة إلى ذلك، لا يرقى مستوى تمثيل أفريقيا في فئة الأعضاء غير الدائمين إلى المستوى المطلوب. إن طلب أفريقيا لمقعدين دائمين، مع التمتع بجميع الحقوق والالتزامات للأعضاء الحاليين، ومقعدين غير دائمين إضافيين، مسألة عدالة وحق في أن يكون لها قول على قدم المساواة في عملية صنع القرار بشأن المسائل التي تهم قارتنا. ومن ثم فهي أيضا مسألة ديمقراطية. وقبل كل شيء، إنها مسألة تتعلق بكرامة شعب وكرامة قارة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد الكساندرو كويبا، رئيس وفد جمهورية مولدوفا.

السيد كويبا (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم أن أشارك في المناقشة العامة وأن أمثل بلدي على هذا المنبر في منعطف هام في التاريخ الحديث لجمهورية مولدوفا، إن الاحتفال مؤخرا بالذكرى السنوية العشرين لاستقلالها ومرور ٢٠ عاما على عضويتها في الأمم المتحدة، الذي سنحتفل به في غضون أشهر قليلة. هذه الأحداث المترابطة والمتكاملة تشكل فرصة ممتازة لكي أعرب مرة أخرى عن تمسكنا الصادق بالمبادئ المؤسسية للمنظمة، وخالص تقديرنا لدعم المجتمع الدولي ومساندته الذي ناله بلدي خلال هذا الوقت.

وباسم وفد بلدي، يسرني أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على توليه منصبه الرفيع والمسؤول، وأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن امتناننا لمعالي السيد جوزيف ديس لإدارته الممتازة والتمكن الذي أظهره خلال فترة رئاسته للجمعية. وأود أيضا أن أكرر تهانينا الصادقة لمعالي السيد بان كي – مون على إعادة

تعيينه لفترة ثانية في منصب الأمين العام، معربا عن تقديرنا العميق لجهوده المضنية ونشاطه نيابة عن المجتمع الدولي ونتمنى له النجاح في مواصلة مهمته النبيلة.

تميزت بداية عقد جديد من القرن الحادي والعشرين بتغييرات كبيرة وتطلعات صادقة وآمال عظيمة في أجزاء كثيرة من كوكبنا. ونرحب ترحيبا حارا بإعلان جمهورية جنوب السودان الاستقلال وانضمامها إلى الأمم المتحدة لتصبح الدولة العضو رقم ١٩٣. شهدنا رغبة صادقة من الشباب من أجل إصلاحات ديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعدالة الاجتماعية. وانطلقت الشعوب في منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط بحزم على طريق الديمقراطية، ليبدأ الربيع العربي. وفي هذا الصدد، نشير إلى الأحداث التي غيرت مولدوفا ودفعت بلدنا إلى مسار جديد أكثر ديمقراطية في عام ٢٠٠٩.

في هذا الوقت من التغيير والحراك التاريخي، نشير إلى انتقال ليبيا إلى مرحلة جديدة في تطورها السياسي، كما ذكر صراحة رئيس مكتب ليبيا التنفيذي للمجلس الانتقالي الوطني الليبي في الجمعية الأسبوع الماضي (انظر A/66/PV.22)، والذي اعترفت به جمهورية مولدوفا، شأنها شأن العديد من الوفود الأخرى، ممثلا لليبيا في الجمعية العامة. ويتزايد دور الأمم المتحدة في دعم انتقال ليبيا إلى الديمقراطية في أعقاب سقوط النظام السابق. ونعرب عن ارتياحنا لموافقة مجلس الأمن على إنشاء بعثة لمساعدة السلطة الانتقالية والشعب الليبي خلال مرحلة ما بعد انتهاء الصراع الحرج.

لقد علمنا أيضاً بالكوارث الطبيعية التي ضربت الدول من دون تمييز. وللتغلب على آثار الكوارث البيئية، من قبيل الزلزال الكبير الذي ضرب شرقي اليابان، والحادث النووي الذي وقع في فوكوشيما، والفيضان الكبير في باكستان، والجفاف الشديد والمجاعة في القرن الأفريقي، يقتضي الأمر من الدول المتقدمة النمو والدول النامية على السواء بذل جهود مشتركة. والمجتمع الدولي لديه مهمة كبيرة تتمثل في تعزيز قدراته على الاستجابة لتقديم المساعدة الإنسانية في حالة الكوارث.

إننا إذ نواجه تحديات مختلفة، من المستصوب وضع برنامج مشترك للأعمال المتضافرة تديره الأمم المتحدة. فالفقر والصراعات، وتغير المناخ، والقضايا الاقتصادية والمالية، والهجرة، والأوبئة، والإرهاب، والجريمة الدولية وغير ذلك من الأزمات التي تؤثر في البشرية لا يمكن مواجهتها بصورة انفرادية، بل فقط بوسائل تتمثل في الاستراتيجيات العالمية. والأمم المتحدة أداة فريدة في معالجتها والتغلب عليها.

ينبغي للأمم المتحدة أن توطد دورها المركزي في الشؤون العالمية وبالتالي تعزز إمكانياتها المتعددة الأطراف والعالمية بجعل المنظمة أقوى وأكثر تمثيلاً، وأكثر كفاءة وقادرة على الرد فوراً على التحديات الكبرى. وأن منظمة مُصلح أمرها يجب أن تتكيف بصورة منطقية مع الحقائق الجديدة وان تقوي من نفوذها بتقيدها تقديا صارما بميثاق الأمم المتحدة. إن انسب أساليب الاتصال والتشاور والتعاون تتمثل في ضرورة بلورة عملية الإصلاح بتفاعل وثيق مع الأطراف الفاعلة الأخرى، من قبيل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية التي تقوم بدور متزايد الوضوح في تشكيل عالم حديث.

إن أكبر حافز على النمو والأمن الاقتصادي قيام نظام تجارة عالمي متوازن ومنصف، وهو نظام ما انفك المجتمع الدولي منخرطاً في مفاوضات معقدة بشأنه منذ جولة الدوحة في عام ٢٠٠١. وبينما المحادثات مستمرة بشأن المسألة، هناك تفاوتات وتصدعات في اقتصاداتنا تجعل من الصعوبة الصمود أمام موجات الأزمات الاقتصادية والمالية. ومن غير الممكن للبلدان، لا سيما البلدان النامية، أن تظل في

منأى عن الانكماش الاقتصادي المعولم. وبينما يُطلب منا تنفيذ تدابير تقشفية شديدة، فالوصول إلى الأسواق مسألة حيوية بالنسبة لاقتصاداتنا. وهذا من بين أولويات بلدي، وتعمل حكومتنا حالياً بكد نحو توسيع وتنويع أسواق السلع بتعاون مع شركائنا، في أوروبا في المقام الأول. ونعول على الانفتاح والنهج البناء والإنصاف في العلاقات بين الأسواق بوصف ذلك أفضل من نحالف للوصول إلى حلول ناجحة في التجارة العالمية.

إن جمهورية مولدوفا تظل ملتزمة ببرنامج حقوق الإنسان. ففي العام الماضي صادق بلدي على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في جهد مستدام لوضع وتنفيذ معايير دولية في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن مولدوفا بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، تقوم بدور نشط في مداولات وأنشطة المجلس بهدف بناء هيئة قوية ومشروعة لحقوق الإنسان. ففي هذا العام مرت الدول الأعضاء بعملية معقدة في المجلس. وعلى الرغم من أنه لم تتم مراعاة جميع شواغل الدول الأعضاء من أجل نتيجة استعراض بعيدة الأثر وطموحة، علينا أن نظل ملتزمين بالوفاء ببرنامج للمجلس متوازن وموضوعي، بينما من المتوقع للأعضاء فيه الامتثال للقرار ٢٥١/٦٠ لبلوغ أعلى المعايير في مجال حقوق الإنسان وللتعاون تعاوناً كاملاً مع آليات المجلس.

إن جمهورية مولدوفا لا تزال ملتزمة بذلك المبدأ. وفي غضون أسبوعين تقريباً، سيشارك بلدي في استعراض مكثف يقوم به مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بموجب آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، لا يشمل الحكومة فحسب، بل أيضاً المجتمع المدني وغير ذلك من ذوي المصالح الوطنيين. ونعتزم المضي في تلك الممارسة بانفتاح حقيقي وموضوعية ونهج بناء.

إن الذكرى العاشرة للأعمال الإرهابية التي وقعت في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تذكرنا مرة أخرى بالخسائر الكبيرة، واليقظة اللازمة وضرورة مضاعفة جهودنا في مكافحة ذلك البلاء الرهيب.

إن جمهورية مولدوفا بوصفها دولة طرفاً في جميع الصكوك القانونية العالمية المتعلقة بمنع الأعمال الإرهابية، تدين الإرهاب والتطرف بجميع جوانبه، وترحب بمنجزات استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونؤيد اختتام المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في أقرب وقت ممكن، وعقد مؤتمر للأمم المتحدة وتعزيز جميع الجهود المتعلقة بمكافحة الإرهاب على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وجمهورية مولدوفا لكي تسهم في تحقيق هذه الغاية تستضيف حالياً حدثاً إقليميا بشأن منع الإرهاب ومكافحة تمويله في دول جنوب شرق أوروبا.

وأود الآن أن أتطرق إلى إحدى أهم المسائل الأمنية التي تواجهها جمهورية مولدوفا، ألا وهي نزاع في منطقة ترانسدنيستريا. أود في البداية أن أؤكد مجدداً بأن حكومة جمهورية مولدوفا ما برحت ملتزمة التزاماً كاملاً بالهدف المتمثل في تحقيق حل سياسي وشامل ومجدٍ أو قادر على البقاء للمسألة من شأنه أن يفضي إلى إعادة توحيد أجزاء بلدي.

في السنوات الخمس الماضية، وفي معرض الحديث عن مسألة ترانسدنيستريا، تقدمنا دوما بنفس النداء. فمولدوفا تدعو إلى استئناف المفاوضات بشأن التسوية السلمية للصراع في شكل ”٥+٢“ من دون شروط. ويسعدني أن أعلن أنه قبل خمس سنوات بالضبط وفي جولة المشاورات التي أجرتها مجموعة ٥+٢ في موسكو، اتخذ ذلك القرار في نهاية المطاف. ونعرب عن تقديرنا للاتحاد الروسي، ومنظمة الأمن والتعاون

في أوروبا، وأوكرانيا، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأعضاء على تشكيل مفاوضات ٥+٢، لجهودها في التوصل إلى تلك النتيجة. بيد أن استئناف المفاوضات الرسمية لم ينظر إليه قط بوصفه هدفاً في حد ذاته. وندرك إدراكاً كاملاً بأن أصعب جزء في حل النزاع لا يزال أمامنا.

وبهذه المناسبة أود أن أكرر بعض العناصر الأساسية لنهج مولدوفا نحو حل المشكلة. وأن أي حل سياسي مجدٍ وشامل لا يمكن له إلا أن يرتكز على احترام سيادة جمهورية مولدوفا ووحدة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. والمسألة الرئيسية بشأن مفاوضات ٥+٢ ينبغي أن تكون المركز الخاص لمنطقة ترانسدنيستريا ضمن مولدوفا. فمن جهة ينبغي أن يكفل المركز الخاص الاحترام الكامل لاحتياجات السكان المحليين وحقوقهم وحريتهم. ومن الجهة الأخرى ينبغي أن ينص على الإدماج الفعلي للمنطقة مع بقية البلاد.

خلال السنة الماضية، ركزت جهودنا على تعبئة الموارد الداخلية والدعم الدولي للدفع قدماً بعملية حل النزاع. في ذلك الصدد، لا نزال نعزز تدابير بناء الثقة بين ضفتي نهر نيسترو. وتتضمن قائمة أولوياتنا الحيوية تحديد خطوط السكك الحديدية بصورة كاملة في جميع أرجاء منطقة ترانسدنيستريا وفقاً للمعايير الدولية. وثمة موضوع هام آخر وهو تحديد الاتصالات الهاتفية الأرضية لتمكين الناس في منطقة ترانسدنيستريا من الاتصال بحرية مع أقاربهم وأصدقائهم في بقية أرجاء مولدوفا.

ومن الواضح أن المستفيدين الرئيسيين من هذه التدابير هم السكان والأوساط التجارية. والحلول موضوعة على الطاولة. ورسالتنا واضحة للقيادة في تيراسبول، وهي تخلوا عن سياسة العزلة الذاتية ولنفكر معاً في حلول عملية وشفافة تجعل حياة شعبنا أكثر يسراً.

وأود أن أشير أيضا إلى بعض المسائل العالقة التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام. إننا قلقون بشأن حالة المدارس التي تستخدم الحروف اللاتينية في منطقة ترانسنيستريا، والتي لا تزال تتعرض لضغط مستمر من قبل السلطات المحلية. ينبغي ألا يصبح الأطفال رهائن للخلافات السياسية أبدا. وفي السياق نفسه، نؤكد على ضرورة تحسين حالة حقوق الإنسان في المنطقة، ولا سيما حل قضية السيد ايلي كازاك، المسجون تعسفيا في تيراسبول، من أجل تأمين الإفراج عنه فورا ودون شروط.

يتعين علينا التفكر في مستقبل ترتيبات حفظ السلام الموجودة في مولدوفا. وأود أن أؤكد على حقيقة أن مولدوفا تنعم بالسلام منذ ١٩ عاما. لذلك، فإن ما نحتاجه حقا هو عملية لتوطيد السلام، وليس لحفظ السلام. ويتطلب ذلك تحويل الآلية العسكرية القائمة التي عفا عليها الزمن إلى بعثة مدنية متعددة الجنسيات تعمل بموجب ولاية دولية ذات صلة وتركز على أنشطة بناء الثقة.

وينبغي ألا نتجنب إجراء مناقشات حول وجود القوات العسكرية الأجنبية التي تتمركز على التراب المولدوفي دون موافقة البلد المضيف، في انتهاك لدستور مولدوفا وللالتزامات الدولية ذات الصلة. ونحن على ثقة بأن الانتهاء مبكرا من سحب مخزونات الذخائر والقوات المسلحة الأجنبية التي تحميها من أراضي جمهورية مولدوفا سيؤثر إيجابا على عملية تسوية مشكلة ترانسنيستريا.

وكما هو الحال في الصراعات الأخرى، لا يمكن لعملية التسوية في ترانسنيستريا أن تتقدم صوب هدفها النهائي من دون دعم دولي واسع، ولا سيما من قبل الوسطاء والمراقبين. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن الوساطة الحقيقية، التي ترتكز إلى الأهداف المشتركة والجهود المشتركة وحسن النية، عامل أساسي في هذا الصدد.

نتفق تماما مع الرئيس في تركيزه على التسوية السلمية للتراعات وتقييمه بأن التسويات السلمية، بما في ذلك تلك التي تتم من خلال جهود الوساطة، توفر الحلول الأكثر فعالية من حيث التكلفة وأدومها. وسنشارك بنشاط في المناقشات الأخرى حول دور الوساطة في تسوية التراعات، وذلك بهدف تطوير وتوطيد دور الجمعية العامة بوصفها صانعة السلام الرئيسية في العالم.

لا يزال تقدم مولدوفا على طريق التكامل الأوروبي، وهدفه الأساسي التحديث الشامل للبلد، الأولوية المطلقة للسياسات الداخلية والخارجية لجمهورية مولدوفا. وقد شرعت الحكومة في سلسلة من الإصلاحات العميقة لضمان سيادة القانون واستقلال القضاء وبناء اقتصاد سوقي نشط يمكن للأعمال التجارية والاستثمارات الأجنبية أن تجد فيه مكانا مناسبا لنموها. وقد ثبت أن هذه عمليات معقدة وطويلة بل ومؤلمة أحيانا، ولكن لا غنى عنها على الإطلاق لمواصلة التطوير.

ويكفل موقف مولدوفا الاستباقي وعزيمتها في تشجيع وتنفيذ الإصلاحات إجراء حوار سياسي موسع ومكثف بقدر أكبر بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا. وقد حققنا تقدما كبيرا في التفاوض على عقد اتفاق انتساب مع الاتحاد الأوروبي عن طريق فتح حوار منظم بشأن حقوق الإنسان والانخراط الكامل في الجهود المبذولة لتلبية الشروط التي وضعت خلال الحوار حول رفع القيود عن تأشيرات السفر. ونحن مستعدون لبدء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة واسعة وشاملة مع الاتحاد الأوروبي.

لا يزال المنظور الأوروبي الأداة الأكثر فعالية للاتحاد الأوروبي في تشجيع إجراء إصلاحات حيوية ومتسقة في البلدان المجاورة. ونحن على ثقة بأن تعزيز القيم الديمقراطية والازدهار والاستقرار والأمن في أوروبا سيضع الأساس لجدول أعمال الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وهذه التوقعات لقوة الإقناع لن تكون ممكنة إلا إذا كانت مصحوبة بامتداد حدود الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل أن يسهم مؤتمر قمة الشراكة الشرقية في وارسو إسهاما هاما في تعزيز علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الشريكة وأن يطور رسائله وأن يترك الباب مفتوحا أمام الجيران من أوروبا الشرقية القادرين على تلبية معايير الانضمام في المستقبل المنظور.

على مدار السنوات العشرين الماضية، حقق بلدي تطورات إيجابية هامة في مجال الشؤون الداخلية. ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في عملية تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يتمثل هدفها الرئيسي في توطيد جمهورية مولدوفا بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة، أعيد دمجها في أوروبا.

وفي هذا الصدد، نعول كذلك على دعم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في دفع عجلة التنمية السياسية والاقتصادية في بلدي وحل صراع ترانسنيستريا وتسريع انسحاب القوات العسكرية الأجنبية وتنفيذ أولوياتنا الإنمائية.

وختاما، أود التأكيد مجددا على التزام جمهورية مولدوفا بالمثل العليا للأمم المتحدة وأهدافها، واستعدادها لمواصلة التعاون على نطاق واسع باتخاذ إجراءات ملموسة لترجمة تلك الأفكار والتطلعات إلى واقع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرانسيسكو كاريون – مينا، رئيس وفد إكوادور.

السيد كاريون – مينا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كانت البشرية لا تزال تشهد، وهي في حالة ارتباك، أسوأ أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير وآثارها المدمرة على العمالة والجوع والفقر والتجارة

والاستثمار الأجنبي المباشر والائتمان والسياحة والتحويلات المالية والصحة والتعليم. وفي ذلك الوقت، ارتأى بلدي، إكوادور، أن من واجبه الأخلاقي المشاركة، من خلال رئيس دولتنا، في مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، والذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة آنذاك، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان.

وفي تلك المناسبة، أكد رئيس جمهورية إكوادور أن انهيار النظام المالي العالمي، وغني عن البيان أن منشأه كان في الأسواق المالية الرئيسية في الشمال، هو عرض من أعراض أزمة نظام كان يقدم الاقتصاد المالي القائم على المضاربة على الاقتصاد الحقيقي. وبعبارة أخرى، فإن ذلك النظام استتبع الانتظار لكي يولد المال المزيد من المال ويحقق الاستقرار من تلقاء نفسه، بدلا من تحفيز إنتاج السلع والخدمات لتلبية احتياجات البشر.

وبالنسبة لإكوادور، فإن خطورة الأزمة وحدها كان ينبغي أن تأذن بتحول نحو تعزيز دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية بهدف إصلاح النظام المالي الدولي وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

وللأسف، فإنه باستثناء بعض التغييرات التجميلية الضئيلة في إدارة مؤسسات بريتون وودز والخطة التي تنطوي على مفارقة والتي تكلفت ملايين الدولارات لإنقاذ بعض القطاعات المسؤولة عن الأزمة وإنشاء آلية هشة لمتابعة الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٩ (القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق)، لم يتغير شيء. ولا يزال العالم ينتظر أي مؤشر على وضع تنظيمات مالية ونقدية والتنسيق الذي من شأنه ضمان الاستقرار الاقتصادي والحصول على الائتمان والعمالة الكاملة والمنتجة وتمويل التجارة والقدرة على تحمل الدين وشبكات الأمان الاجتماعي، وبطبيعة الحال، بناء تحالف عالمي حقيقي لحماية وتعزيز التنمية لصالح شعوبنا، وهي الهدف الوحيد لجهودنا.

والأمم المتحدة، بحالتها الراهنة، غير قادرة على الارتقاء إلى مستوى التحديات الناجمة عن عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، والذي تفاقم بفعل هذه المرحلة الجديدة في الأزمة المالية لعام ٢٠٠٩. ولذلك، تدعو إكوادور بعزم وبلا هوادة إلى إنشاء هيكل مالي إقليمي جديد قادر على التخفيف من الآثار السلبية التي تؤثر على اقتصاداتنا نتيجة مشاركتها في النظام المالي الدولي.

وفي هذا الصدد، ودون التخلي عن السعي إلى إجراء إصلاحات شاملة في النظام المالي والاقتصادي العالمي، اقترح بلدي نهجا، وإن كان يراعي الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة، فإنه يشتمل على اعتماد اتفاقات نقدية إقليمية تقضي بإنشاء نظام شبه مرن لأسعار الصرف وصندوق احتياطي مشترك وذلك لإيجاد نظام إقليمي حقا لأسعار الصرف وعملة إقليمية.

وفي حالة أمريكا اللاتينية، تعود أصول الاقتراح إلى منتديات أمريكا اللاتينية عبر إنشاء مصرف الجنوب. وهدفه الرئيسي تمويل مشاريع التنمية المتعددة الجنسيات ودعم العملات المحلية والإقليمية المرتبطة بصندوق الاحتياطي العام لأمريكا اللاتينية، الذي سيمكننا من التصدي للأزمة ومنع إيداع بلايين الدولارات من منطقتنا في بنوك البلدان المتقدمة النمو. وبالطريقة ذاتها، يتم تكميل الصندوق بنظام مدفوعات إقليمي بدأ تشغيله من خلال النظام الموحد للمقاصة الإقليمية للمدفوعات، وحقق نتائج ممتازة حتى الآن. ويقود هذا النظام الجهود نحو اعتماد عملة مادية مشتركة في منطقتنا.

وتستطيع هذه المبادرات الإقليمية، وينبغي لها أن تكون جزءا لا يتجزأ من إطار تكامل إقليمي يتجاوز المجالات الاقتصادية والمالية. وهذا هو الحال بالنسبة لاتحاد

أمم أمريكا الجنوبية الذي يقوم مقره وأمانته في عاصمتنا، كيتو، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – المعاهدة التجارية للشعوب. ويؤكد بلدي على ضرورة اعتبار هذه الاستجابات الإقليمية مكملة للتدابير العالمية العاجلة اللازمة لتعزيز التفاهم والتعاون فيما بين المناطق.

وفي الوقت ذاته، تدعو إكوادور بشكل عاجل إلى إصلاح شامل للنظام الاقتصادية والمالي العالمي، بما في ذلك اتخاذ تدابير مثل إنشاء مجلس تنسيق اقتصادي وآلية مستقلة لإعادة هيكلة وحل مشكلة الدين السيادي التي ينبغي، في جملة اقتراحات أخرى، أن تُناقش في اجتماعات المتابعة لمؤتمر عام ٢٠٠٩.

ولكن، إلى جانب الأزمة الاقتصادية والمالية، انعكست أزمة تعددية الأطراف أيضا في غياب الاستجابة المناسبة وفي الوقت المناسب من جانب الأمم المتحدة للأزمات السياسية التي وقعت، على نحو خاص في الشرق الأوسط. وقد أبرزت تلك الأزمات مرة أخرى الحاجة الملحة إلى إنجاز الإصلاح الشامل لمجلس الأمن، الذي طال انتظاره. وينبغي لهذا الإصلاح لأحد الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة أن يهدف بشكل رئيسي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على آليات اتخاذ القرار في المجلس، وضمان الاحترام الكامل لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، بما في ذلك التمثيل الإقليمي، وإصلاح أساليب عمل المجلس وتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وسيوفر كل ذلك للمجلس الشرعية، والفعالية وسلامة التمثيل اللازمة لإنجاز ولايته.

وفي الدورة الخامسة والستين، تولت إكوادور رئاسة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وهي على اقتناع بأننا، اعتبارا من عام ٢٠١١ الذي تقع فيه بداية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، بحاجة إلى استراتيجيات جديدة تؤدي في المستقبل القريب إلى إنهاء الاستعمار في المناطق التي ما زالت مدرجة في قائمة اللجنة.

وتعترف إكوادور بأن الوسائل السلمية لحل النزاعات هي الآلية الشرعية الوحيدة القادرة على كفالة السلام الدائم للشعوب. ومن بين تلك الوسائل الوساطة، التي اقترحها رئيس الجمعية العامة موضوعا رئيسيا للدورة السادسة والستين. إن فرض الحلول بالقوة لن يؤدي إطلاقا إلى استدامة السلام – بل العكس هو الصحيح. وقد شاهدنا فشل تلك الأساليب، مما يؤدي إلى الحرب. وقد عانينا من فشل تلك الحروب. ويدين بلدي إساءة تفسير قرارات مجلس الأمن، التي تؤدي بشكل منهجي إلى المزيد من العنف، وسفك الدماء، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتي لا تعزز العلاقات الودية فيما بين البلدان.

إن المبدأ المؤسس لموقفنا فيما يتعلق بالشرق الأوسط هو التقيّد التام بمعايير ومبادئ القانون الدولي والامتثال الصارم لقرارات الأمم المتحدة. وبعد ثلاثة وأربعين عاما من قبول إكوادور لتقسيم فلسطين إلى دولتين، قامت بمبادرة عدل تاريخي، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، واعترفت بفلسطين بوصفها دولة حرة ومستقلة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ والتي تكون القدس الشرقية عاصمتها. وبناء على ذلك، قدمت إكوادور دعمها الكامل لقبول طلب فلسطين بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، كما طلب الرئيس الفلسطيني رسميا قبل عدة أيام. إننا ندعم أيضا جميع المبادرات الموجهة نحو توطيد السلام الدائم، الذي لا يخدم مصلحة فلسطين وإسرائيل فحسب، بل أيضا المنطقة برمتها. إنها مناسبة تاريخية للأمم المتحدة، وتأمل إكوادور أن ترقى الأمم المتحدة إلى مستوى هذه المناسبة.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، تدين إكوادور بشدة مرة أخرى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه

الولايات المتحدة على كوبا وتطالب بأن ترفع فورا وبدون شروط جميع التدابير الأحادية الجانب المفروضة بطريقة تتجاوز الحدود الوطنية من جانب ذلك البلد على الدولة الكاريبية الشقيقة. لقد جلب ذلك الحصار على السكان معاناة اقتصادية، واجتماعية، وحتى إنسانية شديدة.

وفيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر أن يعقد في ريو دي جانيرو، بعد ٢٠ عاما من اعتماد المبادئ والصكوك الدولية التي أرست مسارا جديدا للعلاقات الدولية، فإننا نقترب من لحظة فاصلة. ومن خلالها، سنتمكن من تقييم تنفيذ تلك المبادئ والصكوك، سواء في الماضي أو في العقود القادمة. وسيمكّننا ذلك من تجديد التزامنا السياسي بالتنمية المستدامة، التي تتطلب اتخاذ الإجراءات بشأن الأركان الثلاثة التي حددناها بوصفها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن أجل تنفيذ العناصر التي ما زالت معلقة منذ مؤتمرات ريو، تعتقد إكوادور أنه ينبغي لنا أولا، الوفاء بتعهداتنا بالحد من انبعاثات غاز الدفيئة لتحقيق استقرار درجة الحرارة على مستويات تمكننا من استعادة التوازن إلى كوكب الأرض من خلال التمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتفاوتة وبالعدالة؛ ثانيا، الإصرار على تحويل الموارد الجديدة والإضافية التي وعدت بها البلدان المتقدمة النمو، آخذين بالاعتبار الجهود الكبيرة التي نبذلها في البلدان النامية لمواجهة تغير المناخ؛ ثالثا، أن نتذكر بأن الاستدامة ليست مجرد مسألة بيئية، بل تغيير في العلاقة بين رأس المال، والعمال، والطبيعة والسياسة؛ رابعا، تحديد شروط نقل التكنولوجيا، بحيث يمكّن البلدان النامية من تحقيق التقدم في بناء القدرات وإيجاد خيارات في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ وخامسا، صياغة صكوك دولية في مجال التنمية المستدامة من أجل تحقيق المساواة، ليس في مجال الاقتصاد الأخضر وتعزيز الإطار المؤسسي فحسب، بل أيضا من أجل إدراج التنمية في النهج الشامل لرفع مستوى الحياة، مع وجود روابط كافية بين الأركان الثلاثة التي أشرت إليها – أو ما نسميه في إكوادور ”الحياة الكريمة“.

وقبل أربع سنوات، وفي هذه القاعة، أعلن بلدي بادرة لا لبس فيها من الالتزام بمكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية المستدامة. وبالفعل في عام ٢٠٠٧، قدمت إكوادور للعالم مبادرة ياسوني آي تي تي التطلعية، وهي فكرة ابتكارية ثورية. والتزمت إكوادور بموجب تلك المبادرة بإبقاء ٨٥٦ مليون برميل من النفط في باطن الأرض، تحت منتزه ياسوني الوطني لأجل غير مسمى، مما سيمنع انبعاث ٤٠٧ ملايين طن متري من ثاني أكسيد الكربون في الجو، التي كانت ستنتج عن احتراق ذلك الوقود الأحفوري. وكل ذلك بالمقابل تعويضاً عن القيمة المقدرة بنسبة ٥٠ في المائة من العائدات التي كان سيحققها استغلال تلك الموارد.

ومبادرة ياسوني – آي تي تي تلك، التي أصبحت معروفة على مستوى العالم اليوم، تشكل تدبيراً ملموساً وفعالاً لمكافحة تغير المناخ والمحافظة على ثراء التنوع البيولوجي في تلك المنطقة، إلى جانب الحفاظ على مواردها المائية وحقوق السكان الأصليين الذين يعيشون في المتنزه وصون الطبيعة ذاتها. وإذ نتخلى عن ذلك الحق في استغلال الاحتياطي النفطي الموجود تحت طبقات متنزه يوسوني الوطني والموارد الاقتصادية الضرورية لتنميته، فإن إكوادور يحدوها الأمل في أن يسهم المجتمع الدولي على الأقل بنصف تلك العوائد التي كانت إكوادور ستحصل عليها، ودافعها إلى ذلك مبدأ المسؤولية المشتركة للبلدان التي تتحمل تاريخياً النصيب الأكبر من المسؤولية عن تغير المناخ.

وفي حدث موازٍ جرت وقائعه هنا في الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر وبدعم من الأمين العام والرئيس، ذكّر الرئيس رافائيل كورّيا المجتمع الدولي بمبادرة

ياسوني – آي تي تي. وحظي الاقتراح باستجابة حماسية من جانب البلدان والمنظمات والمواطنين والقادة من مختلف أنحاء العالم، مما يعد إضافة إلى الدعم الكبير من الأفراد والقطاع الخاص. وأتاحت تلك الاستجابة لإكوادور توسيع نطاق مبادرتها بطريقة ستغير حوكمة الموارد العامة على الصعيد العالمي. وعلى سبيل المثال، بدأنا في بلورة مفهوم الانبعاثات الصافية المجتنبة، الذي طرحه الرئيس كوريا في العام الماضي في مؤتمر كانكون بشأن تغير المناخ. ويمثل هذا المفهوم إلى جانب مبادرة ياسوني – آي تي تي اقتراحات تصورية من إحدى دول الجنوب النامية المنتجة للنفط إسهاماً منها في مواجهة التحديات العالمية في مجال التنمية المستدامة.

وخلال هذه الدورة، ستواصل إكوادور الدفاع بقوة عن الحق في التنمية وحق البشر في المياه وحقوق السكان الأصليين وحقوق النساء والفتيات والصبية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوق المسنين من الرجال والنساء وحقوق العمال المهاجرين وأسرهم وحقوق جميع أعضاء المجتمع المستضعفين.

ولذلك، يشعر بلدي بالقلق إزاء التشريعات التي اعتمدتها بعض الدول ويرفضها، لأن تطبيقها يفضي إلى إجراءات أو ممارسات تحد من الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للعمال المهاجرين. وفي نفس الوقت، نؤكد أنه حتى إذا مارست تلك الدول حقها السيادي في تنفيذ إجراءات من هذا القبيل لضبط حدودها، فإن على الدول التزام بضمان حقوق العمال المهاجرين وعليها أن تعتمد تدابير للم شمل الأسر وحماية القصَّر. وعلى الدول أيضاً تقع مسؤولية تعزيز القوانين التي تعاقب على أي عمل من أعمال العنف ضد العمال المهاجرين، وخصوصاً جرائم كراهية الأجانب التي تغذي التمييز على أساس الاختلاف العرقي أو العنصري أو الديني، إلى جانب الجرائم ضد العمال المهاجرين التي ترتكب بدوافع عنصرية أو لكراهية الأجانب.

وإكوادور بلد مسالم ينادي بنزع السلاح العالمي ويدين إنتاج واستخدام أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، فإننا نولي اهتماماً بالغاً لنزع السلاح والأمن الدولي، ونلاحظ بقلق تقلص مجال إنفاذ الاتفاقات في هذين المجالين.

ولم يتفق المجتمع الدولي على صك واحد تتعهد الدول النووية من خلاله بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية أثناء العملية الرامية إلى تدمير كل تلك الأسلحة. وقد يبدو أن مؤتمر نزع السلاح يهتم فحسب بتحقيق تقدم في حدود إطار الانتشار النووي وتقليص، أو الأسوأ من ذلك، تهميش كل احتمالات إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ولذلك، يؤيد بلدي عملية المفاوضات الجارية في إطار مؤتمر نزع السلاح التي تشمل كل الأمور العالقة.

وإكوادور، كداعية لنزع السلاح العالمي والسلام والتنمية المستدامة المتسقة مع الطبيعة، وبوصفها أحد الموقعين على معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، يحدوها وطيد الأمل في أن المسائل العالقة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سوف تجد حلاً.

ويود بلدي أن يعرب عن تأييده الكامل للمبادرات الرامية إلى تحقيق الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الألغام والقنابل العنقودية. ونؤيد كذلك الإجراءات المتخذة في إطار برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها والقضاء عليها بجميع جوانبها. ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة

المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة، الذي ينبغي أن تكون وثيقته الختامية صكاً موضوعياً ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي.

ومنذ عام ١٩٥٥، ظلت إكوادور جزءاً من الجهد الكبير للأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن في شتى أنحاء العالم. وقد أسهمنا على نحو متزايد في القوات المسلحة للأمم المتحدة ضمن بعثات حفظ السلام في عدد من البلدان. ونشارك حالياً في هايتي وتشاد وكوت ديفوار وليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان.

ومنذ عام ٢٠٠٤، نشارك في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كجزء من سرية المهندسين الشيلية – الإكوادورية التي تساعد في بناء هياكل أساسية جديدة للتنمية في البلد، وتحظى بتقدير كبير من السلطات والسكان المحليين.

وتعتزم إكوادور زيادة مشاركتها في عمليات حفظ السلام، وإن كانت خططنا تتجاوز ذلك. وكبلد مساهم بالقوات، نود أن نزيد عدد الوحدات وأفراد القوات المسلحة المشاركين في هذه العمليات. وقد بذلنا جهوداً كبيرة لإظهار التزامنا بالانضمام إلى المجتمع الدولي في مساعيه لضمان أن تتمكن أكثر مناطق العالم اضطراباً من تسوية خلافاتها وتحقيق السلام الذي يمثل ضرورة بالغة.

وينبغي ألا نخدع أنفسنا، لأن تعددية الأطراف في العالم تواجه أزمة عميقة. ومنظومة الأمم المتحدة لم تستجب بشكل كاف للحظات الاضطراب العنيف التي نعيشها. فتغير المناخ وقضية فلسطين والأزمة في ليبيا والاستثمار في التنمية مجرد أمثلة قليلة تدلل على غياب فاعليتها. والتوصل إلى حلول للمشاكل الضخمة التي يواجهها كوكبنا لم يعد يجري داخل هذه الجدران. فالبلاد الأقوى في العالم باتت تعتمد على منابر أخرى، ذات طابع إقصائي وغير ديمقراطي، لتقرر ما تراه هي لكل الآخرين. وإذا لم نتحرك اليوم بشأن هذه المواضيع الملحة وغيرها، كإصلاح النظم النقدية والاقتصادية الدولية فضلاً عن إصلاح أجهزة معينة في الأمم المتحدة، لا فائدة ترجى من مناقشة سبل استعادة دور هذه المنظمة الدولية في الحوكمة العالمية. والأمر يعود إلينا نحن لحل هذه المعضلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جيم مكلاي، رئيس وفد نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): كما نقول بلغة الماوري، إلى كل الشعوب، وإلى كل الأصوات، تحية لكم جميعاً.

إنني أتكلم في نهاية فترة حافلة بالحوار والمشاركة من جانب الأمم المتحدة. فالمناقشة العامة لهذه السنة توفر فرصاً لا نظير لها للتأكيد مرة أخرى على دور الأمم المتحدة المتعدد الأطراف والفريد من نوعه. وكانت هناك الكثير من المناقشات. فقد أدت الأحداث التي أطلق شراراتها بدأها بائع في أحد الشوارع التونسية، إلى تغيير كبير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأبدى الناس شجاعة استثنائية في المطالبة بحقوقهم وحرياتهم. ولن يكون الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية سهلا، ولن يكون سريعا، ولكنه يجب أن يتحقق.

ولا يزال النضال مستمراً بالنسبة للآخرين. فنحن لا نزال نتطلع إلى التغيير في اليمن، ولا نزال نتطلع إلى التغيير في سوريا. أما التحديات الأخرى فقد أبرزتها هذه المناقشة. وقد سمعنا من رئيس جنوب أفريقيا، وآخرين، كيف ينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لتجنب حدوث كارثة إنسانية في منطقة القرن الأفريقي.

سمعنا من رئيس نيجيريا كيف تهدد شبكات الإرهاب السلم والأمن الدوليين. وسمعنا من رئيس تنزانيا عن تزايد نشاط القرصنة في الساحل الشرقي لأفريقيا، من الصومال إلى موزامبيق. وسمعنا دعوات من وزير الخارجية الإندونيسي إلى اتخاذ تدابير جريئة لتفادي تجدد الأزمة المالية

العالمية. وسمعنا من رئيس البرازيل عن التحدي المتمثل في تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار السياسي.

وكما أثبتت هذه المناقشة، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. فقد انتزعت الكوارث الطبيعية حياة العديد من الناس في كثير من البلدان، بما فيها بلدي. وفي ٢٢ شباط/فبراير، ٢٠١١، شهدنا ما أسماه رئيس وزرائنا، بأنه أحلك يوم في تاريخ نيوزيلندا. فقد ضرب زلزال مدينة كرايستتشورش، ثانية أكبر مدننا، وقتل ما مجموعه ١٨١ شخصا، وهي خسارة نتقاسمها مع ١٥ بلداً آخر، توفي مواطنوها أيضا. ونحن نشعر بالامتنان لما تلقيناه من دعم، ونشكر مرة أخرى الذين قدموا لنا تلك المساعدة.

وعلى الرغم من تلك الكارثة، وبدون مبالغة، الآلاف من الهزات الارتدادية التي تلتها، يظل النيوزيلنديون على مرونتهم وتفاؤلهم. فمدينة كرايستتشورش تجري إعادة بنائها الآن. وبدأ اقتصادنا بالتعافي، بينما تعود الحياة في بلدنا إلى طبيعتها، لا سيما باستضافتها حاليا لبطولة كأس العالم للريكبي، احتفالا بلعبة نحبها في البلد الذي نحب.

وعلى الرغم من وجود بعض الأسباب التي تدعو للتفاؤل الاقتصادي، فإن الأحداث التي شهدناها في الأسبوع الماضي فقط، تشير إلى أن العالم لا يزال يواجه ما كنا نخشاه منذ وقت طويل: حدوث تراجع ثان وأكثر كارثية خلال دورتي كساد متتاليتين. ونحن لا نستمتع باحتمال الانجرار إلى ركود آخر لم نتسبب فيه. ونحذر الآخرين أكثر مما نحذر أنفسنان مغبة تكرار أخطاء عقد ثلاثينيات القرن الماضي، عندما لم تفعل الحمائية المكتفية بذاتها شيئاً سوى تعميق الأزمة الاقتصادية وإشعال الحرب.

وعوضاً عن ذلك، فإن الاختتام الناجح لجولة الدوحة يمثل أحد المفاتيح المؤدية إلى تحقيق الازدهار، وخصوصاً، بالنسبة لبلدان الجنوب العالمي. وكان زلزال كرايستتشورش الذي حدث في شباط/فبراير، قد تلاه خراب لحق بالصديقة القريبة والجارة اليابان. وأكرر تعاطفنا الصادق مع اليابان، التي أظهرت ثباتاً في دعمها لنيوزيلندا في وقت الحاجة. وقد عززت تلك الكوارث، وغيرها في أماكن أخرى، أهمية التأهب الفعال لمواجهة الكوارث والاستجابة لها والتعافي منها.

وستعمل نيوزيلندا مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية كي يتم تشاطر الدروس المستفادة من كارثة كرايستتشورش مع الآخرين، حتى تتمكن البلدان الواقعة في المناطق المعرضة للخطر مثل منطقتنا من أن تكون على مستوى أفضل من التأهب لمواجهة هذه الكوارث. وفي الواقع، فإن التأهب لمواجهة الكوارث في تلك المناطق ليس تدريبا مكتبيا، بل هو مسألة بقاء.

وبالمثل، بالنسبة لجيراننا في منطقة المحيط الهادئ، فإن تغير المناخ، وهو خطر جدي آخر، وليس تهديدا مجردا يقتصر على آلاف الصفحات من التقارير والمناقشات الخفية، إنما هو مسألة بقاء أساسية. ذلك أن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً وماثلاً في الوقت الحاضر، لحياة المواطنين وأمنهم ورخائهم في منطقة المحيط الهادئ.

وقد شهد الأمين العام تلك التحديات على نحو مباشر أثناء زيارته لدول عديدة في المنطقة، بما في ذلك زيارته لأحد المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع، وبلد آخر، يرى فيه الناس على أساس يومي، مخاطر ارتفاع نسب مياه المحيطات. كما شهد الضعف الحقيقي عندما رأى أن تجهيز غرفته في الفندق يحتوي على سترة نجاة، بالإضافة إلى الفوط والهاتف. ورأى أثر ارتفاع نسبة مياه المحيطات على سلامة وبقاء العديد من المجتمعات عندما تعيّن أن تقلع طائرته من مطار البلد الذي زاره، قبل أن يصل إليه مد البحر، مع العلم أن ذلك المطار يشكل رابطاً أساسياً بين ذلك البلد مع العالم.

وسوف يكون الكثير من ذلك، بل سيكون سكان بمجملهم في حالة من الحراك، لأنهم سيكونون في مناطق أخرى من العالم أيضا، بما لكل ذلك من آثار على الاستقرار والأمن، على المستويين الإقليمي والدولي على حد سواء. وإذ نواجه ذلك، فإن من البديهي أن يكون واجباً على جميع المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تضطلع بدورها في التصدي لهذا التحدي. ويعني ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة للحد من الانبعاثات. وهو ما يعني تعزيز التكيف في البلدان النامية، وخصوصاً في البلدان الأكثر ضعفا. كما يعني الاعتراف والتخطيط للآثار الأمنية، قبل أن تصبح تهديدات للأمن الإقليمي والدولي.

ويتعين على اجتماع ديربان لهذا العام أن يضعنا على الطريق المؤدي إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات كانكون. وتلتزم نيوزيلندا، عبر المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمساعدة النشطة في منطقة المحيط الهادئ وغيرها، بإدماج تدابير التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ في أنشطتها الإنمائية.

كما دشنت نيوزيلندا أيضاً التحالف العالمي للبحث بشأن غازات الدفيئة الزراعية. ويسعى التحالف، الذي يحظى بدعم أكثر من ٣٠ بلدا، إلى كفالة عدم إضرار الحد من الانبعاثات الزراعية بالأمن الغذائي العالمي.

وتشكل زيادة الإنتاجية الزراعية – قدرة العديد من البلدان على إطعام نفسها – أحد أعظم الإنجازات التي تحققت في غضون العقود الأخيرة. ذلك أن تقييد الإنتاج الزراعي يضع الكثير من سكان العالم في خطر. وهذا ما لن يفعله أي من البلدان بالطبع. وعليه، فإنه ينبغي لنا أن نواصل الاستثمار في مجال البحوث الزراعية، حتى يتسنى استمرار المكاسب التي تحققت في مجال الإنتاجية والكفاءة على حد سواء، ولكن بمعدلات أقل من انبعاثات غازات الدفيئة. وذلك هو ما يعنيه التحالف العالمي.

وتفخر نيوزيلندا بتنوعها. فنحن شعب الماوري الأصلي، ونحن أوروبيون، ونحن شعوب كثيرة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وغيرها، ممن يسمون نيوزيلندا وطناً لهم الآن. ونحن أيضا فخورون بأن نكون جزءا من منتدى جزر المحيط الهادئ، وهو الهيئة الإقليمية الأرفع شأناً. فقد ظل المنتدى على مدى ٤٠ عاما محوراً لجهود المنطقة الرامية إلى معالجة مشاكلها الخاصة، سواء كانت تحديات إنمائية تتعلق بالدول الجزرية الصغيرة المعزولة الضعيفة، أم ذات صلة بوقف ومعالجة آثار الصراعات العنيفة. وقد اضطلع المنتدى بذلك الدور على طريقة منطقة المحيط الهادئ وإرثها التاريخي، عبر الحوار القائم على الاحترام والتعاون، ومن ثم عبر العمل المشترك، فيما بعد.

وقد احتفى قادة المحيط الهادئ بذلك الإرث قبل ثلاثة أسابيع في اجتماع الذكرى السنوية الأربعين للمنتدى الذي عقد في أوكلاند، بالاتفاق على تدابير تهدف إلى تحويل إمكانات منطقة المحيط الهادئ الاقتصادية، إلى ازدهار لها.

وسوف يكون لمواضيع مناقشاتهم صدى في مناطق أخرى: نمو اقتصادي قوي ومستدام، وحماية الفئات الضعيفة من السكان، وكفالة تمتعهم بالصحة والتعليم والحياة الطويلة.

وكان من بين مواضيع التركيز الرئيسية لذلك الاجتماع، حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية، المثيرة للقلق، وهي الآفة التي تنتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم. فما يقرب من نصف جميع الوفيات في نيوزيلندا تتصل بالسرطان وأمراض القلب. غير أن الحالة أكثر إثارة للقلق في كثير من البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، حيث يكاد يصل انتشار مرض السكري، على وجه الخصوص، إلى نسب وبائية. ونشكر أولئك الذين طرحوا هذه القضية هنا

في الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

ومع اقتراب موعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو + ٢٠)، ركز قادة منتدى المحيط الهادئ أيضاً على التنمية المستدامة. وسيكون ريو + ٢٠ فرصة لتقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر عام ١٩٩٢، والمضي بجدول أعماله قدماً مع تسليط الضوء على أفضل ممارساته. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج المعونة النيوزيلندي يشمل مبادرات في مجالات الطاقة والزراعة والسياحة تستهدف النهوض بالتنمية المستدامة.

وبينما تبحر شعوب المحيط الهادئ في مياه محيطها، أكبر المحيطات في العالم، لم يخرج آخرون عن نطاق مياه سواحلهم. ويطلق الماوري النيوزيلنديون على المحيط الهادئ أنه المحيط الذي يحميه الإله كيوا. ومنطقتنا تعتمد على محيطها بشكل فريد. ولمن يطلقون على المحيط الهادئ صفة ''الاقتصاد الأخضر''، هو في الواقع اقتصاد أزرق. ففي محيطنا تكمن أسباب العيش والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. ولذلك، يركز قادة دول المحيط على كفالة تنميته وإدارته وحفظه على نحو مستدام. وهذا هو سبب حرصهم على معالجة زيادة الحموضة والتلوث والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم باعتبارها مسائل ملحة. وهو السبب في أن قادتنا يرغبون في أن نعمل معاً نحو إدارة متكاملة للمحيط الهادئ، وإطار عمل المناظر الطبيعية في المحيط الهادئ نموذج جيد جداً لذلك. وهذا هو سبب دعوتهم مؤتمر ريو + ٢٠ إلى الإقرار بالأهمية الاقتصادية والبيئية للمحيط الهادئ وإسهامه في تحقيق التنمية المستدامة. وفي ريو + ٢٠، سوف نلتمس دعم الأمم المتحدة لذلك الاقتصاد الأزرق.

إننا نعمل على حماية صحة الشعب وبيئته، ولا بد لنا أيضاً من تعزيز الأمن الجماعي بالمضي بجدول أعمال نزع السلاح قدماً. وفي غضون العام القادم، لا بد من التركيز على التنفيذ الكامل لخطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لسنة ٢٠١٠. وكمنسق لائتلاف البرنامج الجديد، وهو مجموعة من الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية الملتزمة بإرساء عالم خال من الأسلحة النووية، ستقدم نيوزيلندا في القريب العاجل مشروع قرار يسلط الضوء على العمل المطلوب لتنفيذ خطة العمل تلك خلال دورة الاستعراض القادمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونوصي الجمعية بالنظر في مشروع القرار هذا.

هناك مكاسب تحققت خلال العام المنصرم فيما يتعلق بنزع الأسلحة التقليدية، غير أننا لم نشهد بعد نتائج تلك الإنجازات. لقد أحرز تقدم مرضٍ صوب التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة، ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الجاد. ويجب أن يتمخض المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعقد في العام القادم عن معاهدة ترسي أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

ولا بد أن نواصل التركيز على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تعد بمثابة أسلحة للدمار الشامل بالنسبة لكثير من المناطق. وفي عام ٢٠١١، نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهناك الكثير الذي يمكن أن نحتفل به، بما في ذلك الاجتماع المفتوح باب العضوية الأول للخبراء الحكوميين المعنيين بتنفيذ برنامج العمل، الذي يشرفني ترؤسه في أيار/مايو. غير أن المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في العام القادم ينبغي أن يعمل من أجل كفالة تنفيذ

البرنامج بشكل فعال كيما يتسنى للمجتمعات أن تعيش في أمان من تلك الأسلحة.

وبغية التعامل مع كل تلك الأمور، نحتاج إلى أمم متحدة قوية وفطنة وفعالة، ونحتاج إلى مجلس أمن يعبر عن الحقائق الجغرافية – السياسية التي تغيرت منذ عام ١٩٤٥. واليوم، هناك بعض الدول التي قد تسعى عن حق إلى الاضطلاع بدور أكمل وأطول أجلاً في المجلس. ونيوزيلندا تؤيد تغييراً يعبر عن هذه الحقائق.

غير أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست قوى كبرى أو بازغة، بل هي دول صغيرة. ولها هي أيضاً أهميتها في تأكيد عالمية الأمم المتحدة ومشروعيتها؛ ولها أيضاً الحق في الإسهام على طاولة المجلس. وأقولها بصراحة، إذا ما أصلحنا مجلس الأمن لكي تضطلع قوى بازغة بدور أكمل وأطول أجلاً، لا بد لنا أيضاً من أن نكفل دوراً للدول الصغيرة. وإذ أتكلم ممثلاً لدولة صغيرة، أقول إننا نحن الأمم المتحدة. ولذلك، نتفق مع وزير خارجية ترينيداد وتوباغو حيث قال إن صِغر حجم بلد ما ليس عائقاً يحول دون تحقيق أحلام كبيرة. (انظر A/66/PV.27)، مثلما اتفقنا مع رئيس وزراء الرأس الأخضر، الذي قال إنه لا بد أن يكون للدول الصغيرة صوت أعلى في عملية صنع القرارات على الصعيد الدولي (انظر A/66/PV.23).

هناك مخاطر حقيقية ستهددنا إذا لم نحقق إصلاحاً حقيقياً لمجلس الأمن. والقوى البازغة ستحرم من دور يتسق مع أهميتها عالمياً، وستظل الدول الصغيرة تستبعد من مواقع المسؤولية. ومن مصلحة الجميع أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلاً. وكما رأينا في أوائل هذا العام فيما يتعلق بليبيا، أن المجلس أداة قوية بشكل استثنائي لصون السلام والأمن الدوليين. إلا أنه مع القوة الاستثنائية تأتي المسؤولية الاستثنائية – مسؤولية يجب ممارستها في احترام لآراء كل البلدان، الكبيرة والصغيرة على السواء.

ولا بد أن يستفيد المجلس أيضاً من شراكاته مع المجموعات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، التي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في صون السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وإدراكاً لأهمية توثيق العلاقات مع أفريقيا، نشجع الاستثمار النيوزيلندي في أفريقيا والتجارة معها، ودعم السلام والأمن وتقديم المساعدة الإنمائية. وفي الأسبوع الماضي، رفعنا مستوى مشاركتنا الدبلوماسية بتعيين سفير لنا مكرس لدى الاتحاد الأفريقي وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

ونيوزيلندا تعتز بتاريخها من الإسهام الفعال في أنشطة الأمم المتحدة. ولنا سجل قوي كصوت مستقل وقائم على المبادئ يدعو إلى الأمن الجماعي وسيادة القانون. ونحن نتخذ نهجاً منصفاً إزاء المسائل الأمنية، ويتجلى ذلك في سجلنا من التصويت وإسهاماتنا الملموسة في عمليات السلام. ونتحمل مسؤولياتنا الدولية بجدية.

لذلك، وفي عام ٢٠٠٤، أعلنا أننا سنسعى للحصول على مقعد غير دائم العضوية في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. فقد انقضت ٢٠ سنة تقريباً منذ آخر مرة شغلت نيوزيلندا مقعداً في المجلس. والوقت ملائم بالنسبة لنا الآن لعودة ذلك المنظور المستقل المفعم بالنشاط لبلد صغير من بلدان آسيا – المحيط الهادئ إلى المجلس. وهذا الترشح، الذي أؤكده هنا اليوم، يستند إلى الإيمان بأن للدول، كبيرها وصغيرها، مكان على طاولة المجلس. ونيوزيلندا الحديثة قامت على شراكة مُحكمة على أساس معاهدة مع شعبها الماوري الأصيل. وهذا، إلى جانب تنوعنا، إنما يعني تاريخاً فريداً ومنظوراً يستهدف تعزيز التسامح وتسوية النزاعات؛ هذا المنظور الذي جلبناه معنا إلى طاولة المجلس في السابق وكان له أطيب الأثر، وسوف نجلبه معنا مرة أخرى.

بالنسبة للأمم المتحدة، فإن ٢٠١١ كان عاماً تاريخياً بحق. فقد استجابت المنظمة بشكل سريع للتغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي تقف مستعدة لتقديم الدعم ما بعد الصراع، وليس في ليبيا فحسب. وكان لها دور بالغ الأهمية في الإغاثة في القرن الأفريقي.ولها دور أساسي في الاعتراف بالدول. وعلى المشككين والمستهجنين الأعلى صوتاً أن يعلموا أن موقع الأمم المتحدة في قلب الكثير مما يحدث ومما يهمنا. إننا نحتاج إلى الأمم المتحدة. نحتاج إليها لمداواة متاعب العالم وتوطيد نجاحاته. وأهميتها الأساسية تنبثق من عالميتها ومشروعيتها وآلياتها لمواجهة التحديات. وتعتمد فعاليتها على قدرتها على التكيف عند ظهور تلك التحديات وعلى قدرتها للتصدي لها بصورة جماعية. وإن الدول الأعضاء، كبيرها وصغيرها، تلتقي معا في ذلك المسعى الجماعي. ونيوزيلندا، كالعهد بها، تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.